

دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن

**THE ROLE OF THE EXCHANGE RATE IN ACHIEVING
ECONOMIC STABILITY IN YEMEN**

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبات:

شيماء محمد سعيد ظافر غيداء محمد اسماعيل الغرباني

هديل بسام عبدالقادر الشويطر سماح صالح عبدربه السعيد

مهنا صالح الحبابي

إشراف:

الدكتورة/ بشرى راوية

قال تعالى :

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ وَسَتُرَدُّونَ اِلٰى عَالِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۝۱۰۵﴾

سورة التوبة 105

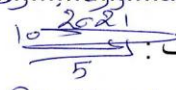
إقرار المشروع من الطلبة:

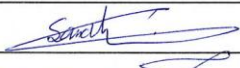
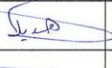
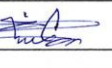
Republic of Yemen
Ministry of High Education and Scientific Research
Emirates International University
College of Business Administration
Sana'a



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
صنعاء

تسجيل مشروع التخرج

القسم : علوم المالية والمحاسبة
عنوان المشروع : دور سحر الصبر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن
المشرف : الدكتور بشير بن راديش
توقيع المشرف : 
التاريخ : 2021/10/5

اسم الطالب	التوقيع
1. سماح صالح عبود السعدي	
2. مها صالح احمد الحبابي	
3. هديل بسام عبدالقادر الشويخ	
4. شيماء محمد سعيد ظافر	
5. غيداء محمد الغرباني	

عميد الكلية


رئيس القسم


منسق الكلية


الإهداء

إلى من تعهدانا بالتربية منذُ أن كنا في المهد .. إلى من
نعيش لكسب رضاها بعد الله ..

إلى من علمانا كيف نقف بكل ثبات فوق الأرض وصبروا
علينا وكانوا معنا طوال الوقت ..

إلى أظهر قلبين في حياتنا .. لا نجد كلمات يمكن أن
تمنحهما حقهما فهم مثالٌ لتفان

والعطاء وملحمة الحب وفرحة العمر.. والدينا العزيزين..
أطال الله في عمرهما وأمدهم بالصحة

والعافية، ورحم الله من فقدناهم في حياتنا ولكن باقين في
قلوبنا.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً لا يليق إلا بعظمته وجلاله ممن وفقنا وأعاننا على إنهاء دراستنا
بصوره أفضل...

وصل اللهم وسلم على نبينا المصطفى محمد القائل " لا يشكر الله من لا يشكر
الناس "

لذا نتوجه بالشكر والتقدير للدكتورة الفاضلة /بشرى راوية على تكريمها
بالإشراف على هذا البحث وما قدمته من تصويبات ونصائح قيمة في سبيل
إخراجها بشكلها الحالي

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم
بمناقشة هذا البحث ممثله ب:

ونغتتم هذه الفرصة لنعبر عن الشكر والتقدير والاعتزاز لعميد كلية العلوم
الإدارية والمالية الدكتور/محمد الكهالي. لما قدمه من وقت وجهد وعطاء مستمر
في دعم الكلية دائماً.

كما نتقدم ايضاً بكل كلمات الشكر والتقدير لرئيس قسم العلوم الإدارية والمالية
الدكتور/فهمي الدقاف على جهوده في مساعدتنا في مجال البحث العلمي وفي
دعمه لجميع الطلاب للوصول إلى طريق النجاح.

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكري إلى الجامعة الإماراتية وعلى رأسهم معالي رئيس
الجامعة والكادر التدريسي وكل العاملين فيها وكل من مدوا لها يد العون والمساعدة
في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

ملخص البحث

تناول البحث في الجزء النظري على المنهج الوصفي الملائم لتقديم التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، أما الجزء التطبيقي فلقد اعتمدنا المنهج التحليلي المقارن للبيانات الرسمية المنشورة في المنظمات والتقارير الإقليمية والدولية لمتغيرات الدراسة بأخذ المتوسطات لثلاث سنوات (2012-2014) كفترة أولى تمثل فترة استقرار اقتصادي، والسنوات (2015-2017) كفترة أزمة اقتصادية وفقاً للبيانات المتاحة.

للوصول إلى نتائج البحث تعتبر سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي التأثير على النمو والتضخم والعمالة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في كل بلد حيث أن عملية اختيار النظام المناسب تملئها الظروف الخاصة بكل بلد وبنيتة الاقتصادية والتنظيمية ومرونة الجهاز الإنتاجي فيها، وفي حالة اليمن يمثل الاستقرار السياسي أهم المطالب الأساسية لاستقرار الاقتصاد.

وكان من ابرز التوصيات التي توصل إليها البحث ضرورة الحد من تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض المصرفي والبحث عن بدائل تمويل حقيقية ويجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض واستثمار احتياطات الصرف لأنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن الاقتصادي.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	جدول المحتويات
II	الآية
III	إقرار المشروع
V	الإهداء
VI	الشكر والتقدير
VII	ملخص البحث
VIII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الاشكال
XI	مصطلحات واختصارات
1	الفصل الأول المقدمة
2	اولاً :المقدمة:
3	مشكلة البحث /وتساؤلات:
4	فرضيات البحث:
4	أهداف البحث:
5	اهمية البحث :
6	منهجية البحث:
6	حدود البحث:
7	هيكل البحث:
8	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الاطار النظري للبحث

16	تمهيد:
17	المبحث الأول سعر الصرف (أنظمته، سياساته وأهدافه)
17	أولاً: ماهية سعر الصرف.
18	ثانياً: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف.
22	ثالثاً: سعر الصرف كسياسة اقتصادية.
31	المبحث الثاني التوازن الاقتصادي
31	تمهيد
32	أولاً: التوازن في الفكر الاقتصادي.
36	ثانياً: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.
40	ثالثاً: حالات التوازن في الداخلي والخارجي:
47	خلاصة الفصل
49	الفصل الثالث : الدراسات التحليلية الوصفية
49	المبحث الأول الوضع الاقتصادي والأزمة في اليمن
49	أولاً: الاقتصاد في ظل الحرب.
51	ثانياً: مؤشرات الاقتصاد.
54	المبحث الثاني السياسات المتبعة لاستقرار سعر الصرف
55	أولاً: مؤشرات أزمة العملة (الريال).
59	ثانياً: اسباب التدهور في استقرار سعر الصرف.
61	ثالثاً: محاولة السلطات لفرض الاستقرار لسعر الصرف.
63	المبحث الثالث مدخل لاستقرار الاقتصاد اليمني.
65	المبحث الرابع المؤشرات الاقتصادية لسعر الصرف.
65	أولاً: تذبذب سعر الصرف
68	ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لسعر الصرف
70	المبحث الخامس تحليل تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية

70	أولاً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:
72	ثانياً: وضع الموازنة العامة
76	ثالثاً: الميزان التجاري:
79	رابعاً: الدين العام:
81	المبحث السادس النتائج والتوصيات
81	أولاً: النتائج:
83	ثانياً: التوصيات:
84	قائمة المراجع
1	Summary

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح المؤشرات الاقتصادية المنظمة لعمل بيئة الاقتصاد في اليمن	64
2	يوضح متوسط أسعار الصرف غير الرسمية ريال/ دولار خلال الفترة 2014 - 2020م	70
3	يوضح المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2012 - 2017م وفيما يتعلق بالنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.	74
4	يبين المؤشرات الاقتصادية بالمليار ريال في الجمهورية اليمنية.	81

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
26	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	1
54	تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دولار)	2
55	يوضح المتوسط السنوي لسعر الصرف الموازي (ريال / دولار)	3
70	متوسط أسعار الصرف غير الرسمية ريال/ دولار خلال الفترة 2014 – 2020م	4

المصطلحات والاختصارات

العنوان	المصطلح
بحث التخرج للحصول على درجة البكالوريوس	Graduation Research for Bachelor's Degree
الإقرار	Declaration
الملخص	Abstract
الفهرس	Table of Contents
قائمة الإشكال	List of Figures
قائمة الجداول	List of Table
الفصل الأول	Chapter One Or1
المقدمة	Introduction
المراجع	References
الإهداء	Dedication
الشكر والتقدير	Acknowledgement
الاختصارات	List of Abbreviations
الملحقات	Appendixes

الفصل الأول

المقدمة

أولاً : المقدمة:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة هو من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية، وبالتالي تحقيق العمالة الكاملة في الحدود الدنيا للتضخم، والتواصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، واستغلال أعلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي. ويرى بعض الاقتصاديين بعدم جدوى كل من السياستين النقدية والمالية، لذا فهم يدافعون عن السياسة الداخلية والتي تصمم للحد من ارتفاعات الأسعار والأجور، واقتصاديون آخرون يدافعون عن دور سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وكما هو الحال كذلك ففي اليمن ومنذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، انتهج البنك المركزي اليمني سياسة سعر الصرف المدار وتخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت، بناء على مقترحات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الموقع مع كلٍّ من صندوق النقد والبنك الدوليين، بعد أن عجز البنك المركزي في المحافظة على السعر الثابت للريال مقابل العملات الأخرى وهذا سيكون محور بحثنا الحالي في دراسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن.

مشكلة البحث:

إن استقرار وحدة النقد هو شرط أساسي وضروري لاستقرار معاملات الناس في أنشطتهم الاقتصادية على مستوى البلد، أو في إطار التعامل الاقتصادي الخارجي بين الدول ، وبطبيعة الحال فإن عدم استقرار أسعار الصرف يشكل إفساداً لأحوال الناس وإخلالاً بحقوقهم والتزاماتهم ، كما أن ذلك يلحق الضرر والخسائر بثروات الأفراد ومعيشتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم استقرار قيمة العملة يضعف الثقة بها، ويصيب العلاقات الاقتصادية باضطراب شديد، ويؤدي في نهاية الأمر، إلى تخلي الوحدات الاقتصادية عن هذه العملة الضعيفة، واللجوء إلى اقتناء العملات القوية والمعادن النفيسة. وهو الأمر الذي يزيد الأمور سوءاً واضطراباً داخل الدولة، الريال اليمني ارتبط بعلاقة ثابتة مع الدولار في ظل نظام سعر صرف ثابت. كما يمكن القول أن الريال اليمني هو وحدة النقد المعتمدة في اليمن، ومن ثم فإنه يمثل العملة الوطنية للجمهورية اليمنية. ومن البديهي أن العملة الوطنية لأي بلد هي تجسيد لسيادة هذا البلد واستقلالية سياساته النقدية والمالية.

ومما سبق يمكن القول أن مشكلة الدراسة الحالية تتبلور في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن؟

والذي ينبثق منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ١ - هل يؤدي سعر الصرف دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن؟
- ٢ - هل يؤثر تقلب (تذبذب) سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن ؟

تساؤلات البحث :

تتمثل تساؤلات البحث في الآتي:

- ما دور وأهمية سياسة سعر الصرف في السياسة الاقتصادية ؟
- ما هو دور التوازن الاقتصادي بالتغيرات في أسعار الصرف ؟
- هل تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على التوازن الداخلي والخارجي لليمن؟
- هل تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلباً على رصيد ميزان

المدفوعات اليمني؟

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات في الآتي:

الفرضية الأولى: تعتبر سياسة سعر الصرف من الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية : يتوقف تحقيق النتائج المرجوة من سياسة سعر الصرف على بنية الاقتصاد المعني وعلى مرونة القطاع الإنتاجي.

الفرضية الثالثة: تساهم سياسات سعر الصرف في تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي.

الفرضية الرابعة: تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلباً على رصيد ميزان المدفوعات اليمني وعلى التوازن الاقتصادي ككل.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، ويندرج تحت هذا الهدف، الأهداف الفرعية الآتية:

- ١ توضيح أشكال ونظريات سعر الصرف.
- ٢ استقصاء دور سعر الصرف في التأثير على الاستقرار الاقتصادي في اليمن.
- ٣ تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية وتحليل تأثير تحديد سعر الصرف عليها.
- ٤ تحليل أثر تقلبات (تذبذب) سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية.

أهمية البحث:

أ. الأهمية العلمية:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال:

- المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى موقف ميزان المدفوعات، ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي والخارجي
- أن سعر الصرف يجسد أداة الربط المهمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة .
- تظهر أهمية أسعار الصرف في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تمر بها اليمن في ظل الحرب والحصار الاقتصادي.

ب. الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذا البحث العملية إن يتناول سعر الصرف وطرق تحديده، بالإضافة إلى تحليل واقع الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين من خلال تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم استطلاع أفق التأثير الذي تحدثه التغيرات والتقلبات التي تطرأ على مستوى سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية وتأثيره عليها.

منهجية البحث:

من أجل معالجة إشكالية موضوع البحث وتحليل أبعادها ومحاول الإجابة عن الأسئلة المقدمة، تم الاعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي الملائم لتقديم التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، وكذلك سرد الدراسات السابقة، أما الجزء التطبيقي فلقد اعتمدنا المنهج التحليلي المقارن للبيانات الرسمية المنشورة والمنشورة في المنظمات والتقارير الإقليمية والدولية لمتغيرات الدراسة بأخذ المتوسطات لثلاث سنوات (2012-2014) كفترة استقرار اقتصادي، و (2015-2017) كفترة أزمة اقتصادية وفقاً للبيانات المتاحة.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:-

الحدود المكانية: تتمثل في الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للبحث من العام 2014 وحتى العام 2020م.

الحدود الموضوعية: تأثر أسعار الصرف على التوازن الداخلي (النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل والتضخم) والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

هيكل البحث:

يتضمن هذا البحث الآتي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، ويتكون من:

أولاً: منهجية البحث.

ثانياً: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: سعر الصرف والتوازن الاقتصادي:

المبحث الأول: سعر الصرف

المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية الوصفية، وتتكون من:

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي والأزمة في اليمن.

المبحث الثاني: السياسات المتبعة لاستقرار سعر الصرف.

المبحث الثالث: مدخل للاستقرار الاقتصادي لليمن.

المبحث الرابع: المؤشرات الاقتصادية لسعر الصرف.

المبحث الخامس: تحليل تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث السادس: النتائج والتوصيات.

المراجع.

الملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة

- 1-دراسة (فرجاني ومكيد، 2021) : بعنوان "مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري : دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري، وذلك من خلال دراسة نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على برنامج Eviews 10، وعلى بيانات متعددة للفترة (1990 - 2018)، باستخدام نموذج ARDL.

توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في تقيم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني اقتصاد السوق الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لأسعار السلع وهذا للقضاء على التضخم المقنع، مع حصر نطاق التدخل الحكومي، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، سيما ما تعلق بتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

- 2- دراسة (بن سلوى وموسليم، 2020) بعنوان: أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1990-2017)

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من 1980 إلى 2017.

حيث أظهرت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري، المعروض النقدي، تراكم رأس المال الثابت)، كما تم التوصل أيضاً إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر.

3-دراسة (باشا وآخرون، 2020) بعنوان "فعالية الرقابة على الصرف في الحد من

هروب رؤوس الأموال، دراسة تحليلية لحالة الجزائر.

هدف هذه الورقة البحثية إلى النظر في مدى فعالية نظام الرقابة على الصرف الذي تبنته السلطات النقدية كإجراء وقائي لتفادي هروب رؤوس الأموال من الجزائر.

ومن خلال الدراسة والتحليل المعمقين لحالة الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات والتدابير الرقابية المشددة التي وضعها بنك الجزائر على الصرف وعلى حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، عجزت عن التحكم في هذه الظاهرة، ويعود ذلك لتوافر مجموعة من العوامل التي تحول دون فعالية هذه الإجراءات، ومن أهمها: فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني، التقييم المفرط للدينار وعدم استقراره مقابل العملات المرجعية، اتساع حجم الأسواق الموازية ودورها في التشجيع على المضاربة بالعملة، وعدم التشجيع على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

4-دراسة (بن عيسى والعجال، 2018) بعنوان: "دراسة قياسية لأثر سعر الصرف

على توازن الاقتصاد الوطني الجزائري للفترة 1970 – 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أثر تقلبات سعر الصرف في تفسير التغيرات التي تحدث في كل من ميزان المدفوعات التضخم والنمو الاقتصادي بالاعتماد على أساليب النمذجة القياسية مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة 1970 إلى سنة 2016.

من خلال هذا البحث توصل الباحثان إلى أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وأن التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وبالأخص التضخم، كما أنه توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف كمتغيرة خارجية والتضخم والصادرات كمتغيرات داخلية، بينما لا يوجد أي تأثير لسعر الصرف على النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير يرتفع مرتبط بارتفاع الطلب على المحروقات.

5- دراسة (حسين، 2018) بعنوان : أثر تغير سعر الصرف على التضخم في

السودان خلال الفترة 2005 - 2016.

تناولت الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة من (2005 - 2016)، وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل) ما هو أثر سعر الصرف على التضخم في السودان؟(، تحديد العلاقة التي تربط بين كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف؟ هدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم واستخدام في الدراسة المنهج النظري والمنهج التحليلي للإطار التطبيقي بواسطة استخدام برنامج (الحزم الإحصائية SPSS)

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم، خروج البترول من إيرادات الدولة أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وزيادة الضغوط التضخمية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: تطبيق السياسات الاقتصادية الفعالة التي تعمل على تخفيض معدلات التضخم، بذل المزيد من الجهود نحو تنظيم وتوحيد سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف وتبسيط الإجراءات وذلك لمحاربة السوق الموازي.

6- دراسة (شريف، 2018) بعنوان : "أثر تغيرات الصرف على النمو الاقتصادي في

الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير تغيرات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر ، ولهذا الغرض ، استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) من خلال الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 1980 إلى 2016. وأشار اختبار الحدود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وسعر الصرف الحقيقي ، وعرض النقود ، ومعدلات التضخم ، وأسعار النفط) ، كما كشفت النتائج التجريبية عن تأثير إيجابي وهام لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وعلى المدى الطويل ،

بالإضافة إلى التأثير الإيجابي والملموس لكل من عرض النقود وأسعار النفط ، وهذا التأثير أقوى على المدى الطويل ، كان هناك أيضاً تأثير سلبي وهام للتضخم على النمو الاقتصادي ، ولكن هذا التأثير هو ضعيف على المدى القصير والطويل.

7-دراسة (العروسي، 2017) بعنوان "سعر الصرف بين التثبيت والتحرير: دراسة فقهية مقارنة.

استعرض البحث سعر الصرف بين التثبيت والتحرير، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي الاستقرائي. وانتظم البحث في أربعة مباحث، تناول الأول حقيقة السعر والصرف في اللغة والاصطلاح وحقيقة سعر الصرف من منظور علماء الاقتصاد. واشتمل الثاني على أنواع سعر الصرف وأشكاله، والمساعدة على تحقيق أهداف سياسة الصرف. وأوضح الثالث موقف الفقه الإسلامي من تثبيت وتحرير سعر الصرف. وكشف الرابع عن أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه، وأثر تغيير سعر الصرف على أداء الالتزامات الآجلة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج ومنها، تحرير سعر الصرف هو الأصل؛ حيث مرونة العرض والطلب ووقتها يتحدد سعر الصرف بين العملات حسب قوة اقتصاد الدولة المصدرة للعملة، وذلك يعكس الطلب على منتجاتها وخدماتها في ظل سوق تتحقق فيها المنافسة العادلة. كما أشارت النتائج إلى أن الاتجاه نحو تثبيت أسعار الصرف يجعل الدولة أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية وأزمات العملة المزدوجة والأزمات المصرفية. وقد أوصي البحث بالتحول التدريجي نحو التعويم الحر لأسعار الصرف، فبدلاً من الربط الثابت بعملة واحدة يتم الربط بسلة عملات ثم التحول إلى نطاق تقلب سعر الصرف بحيث يتسع تدريجياً مما يقلل فرص انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، كما يخفف من احتمالات تعرض سعر الصرف للتحركات غير السوية المحتملة في سعر العملة الواحدة .

8-دراسة (علي وآخرون، 2017) بعنوان "العلاقة التوازنية بين سعر الصرف

ومؤشرات الاقتصاد السوري.

يتضمن البحث بناء نموذج رياضي لتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سعر صرف الليرة السورية ومؤشرات الاقتصاد الكلي باستخدام البيانات السنوية للفترة (1980 – 2011) من خلال توظيف أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك لبيان محددات سعر الصرف وبيان مؤشرات الاقتصاد الكلي الأكثر مساهمة في تحديد سعر الصرف على المدى الطويل، حيث يهدف البحث إلى تحديد العلاقة التوازنية طويل الأجل بين سعر صرف الليرة السورية ومؤشرات الاقتصاد السوري؛ وتحديد درجة الارتباط بين كل من مؤشرات الاقتصاد السوري وسعر صرف الليرة السورية؛ وتحديد العلاقة السببية بين كل من مؤشرات الاقتصاد السوري وسعر صرف الليرة السورية باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views ؛ ومن الضروري التركيز على النهوض بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة وتصحيح الاختلال الحالي في ميزان المدفوعات وأهمها المؤشرات الاقتصادية التي تدعم استقرار سعر الصرف على المدى الطويل لاسيما من خلال دعم المؤشرات المتمثلة بموارد القطع الأجنبي وتدعيم بيئة القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني ذات الأثر الإيجابي على سعر صرف الليرة السورية.

وقد توصل الباحث بعد إجراء اختبارات على المتغيرات ذات الأثر الأكبر على سعر الصرف إلى نموذج رياضي يمثل علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات اقتصادية تم اختيارها كونها أكثر المتغيرات تأثيراً على سعر الصرف لكنها ليست الوحيدة وهي (عرض النقود، أسعار الفائدة، معدل التضخم، الدخل القومي) من جهة وبين سعر الصرف من جهة أخرى.

9-دراسة (عبد الله، 2016) بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم: دراسة

تجريبية لحالة السودان"

اهتمت هذه الدراسة بتحليل مؤشرات قياس تقلبات سعر الصرف وهي الانحراف المعياري والتباين وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي مع ثبات التباين والمعروفة اختصاراً بأساليب ARCH and GARCH Models بعد تحديد أهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف أيضاً تم قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في السودان. أولاً تم استخدام بيانات يومية لسعر الصرف في السوق الموازي وأسعار الذهب في الفترة من أول يناير 2014 إلى نهاية يونيو 2016 م أثبتت الأدلة التجريبية وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار الذهب في الأسواق المحلية والبورصة العالمية وتقلبات سعر الصرف مما يعني انه في السنوات الأخيرة أصبح دولار الذهب احد أهم محددات سعر الصرف في المدى القصير، ثانياً تم استخدام نفس المنهجية لبيانات شهرية غطت الفترة من يناير 1998 حتى يونيو 2016 م لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان، وأوضحت النتائج وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الفترة تحت الدراسة. أيضاً استخدمت الدراسة النموذج النقدي لسعر الصرف لتحليل أهم محددات سعر الصرف في المدى البعيد لبيانات سنوية غطت الفترة 1970-2015.

أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع التوسع النقدي مقارنة بنمو الإنتاج هي أهم عوامل انخفاض سعر الصرف وبرز ظاهرة عدم الاصطفاف في سعر الصرف الحقيقي والتي ترتب عليها تدني تنافسية الصادرات واتساع فجوة موارد النقد الأجنبي.

كما أوصت الدراسة بتعديل نظام سعر الصرف واستخدام تغييرات دولار الذهب ضمن نظام تحديد سعر الصرف وان يوضع في الاعتبار ضرورة تحييد الآثار التضخمية للتوسع في إنتاج الذهب للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وضرورة اتخاذ إجراءات تقلل من أثر تقلبات سعر الصرف عبر تعديل نظام سعر الصرف ليكون وفقاً لنظام

المسار المزدوج. نجد أن الاهتمام بتقييد النمو النقدي ومعالجة اختلالات الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. وترشيد الطلب على النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد والدفعات الأخرى لتقليل أثر الانفتاح الاقتصادي.

10-دراسة (بن ناصر، 2016) بعنوان: "أثر انعكاس تقلبات سعر الصرف على

معدلات التضخم : دراسة حالة الجزائر.

قامت هذه الدراسة بتحليل انتقال أثر سعر الصرف إلى معدلات التضخم في الجزائر، خلال الفترة (2000 - 2014)، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى جزئين رئيسيين، خصص الجزء الأول للجوانب النظرية للموضوع، من خلال التركيز على مسار مفهوم انتقال أثر تغيرات سعر الصرف في الأدبيات الاقتصادية وتحديد آلية انتقال أثر تحركات أسعار الصرف..الخ، في حين تناول الجزء الثاني من الدراسة تحليل أثر انتقال تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري إلى معدلات التضخم، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه خلال فترة الدراسة كان معامل أثر الانتقال موجب في معظم فترة الدراسة: الفترة ما بين 2001 - 2002، وسنة 2005 ومعظم الفترة ما بين 2009 - 2014 ما عدا سنة 2011 وظهر معامل الانتقال موجب يعني أن ارتفاع معدلات التضخم ناجم فعلا عن تدهور قيمة الدينار الجزائري. في حين ظهر معامل الانتقال سالب في أغلب الفترة 2003 - 2008، إضافة لسنة 2011، وظهر الأثر سالباً دليل على أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ولو بشكل ضئيل ليس ناتجاً عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما قد يكون راجعاً لعوامل أخرى كمؤشر أسعار الواردات "التضخم المستورد".

الفصل الثاني

سعر الصرف

وتوازن السوق

تمهيد:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في إقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الإقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الإقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، وإن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعا لذلك التحكم في أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

وسوف نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: سعر الصرف.

المبحث الثاني: توازن السوق.

المبحث الأول سعر الصرف (أنظمته، سياساته وأهدافه)

أولاً: ماهية سعر الصرف.

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد

الوطني

أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات

النقد الأجنبي.^(١)

- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار

المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع

الصادرات وتوفير الواردات^(٢)

- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية

وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.^(٣)

- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى

ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي

والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.^(٤)

^(١)د/شمعون شمعون - البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139

^(٢)د/محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 105

^(٣)د/عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

2004/2003 ص 103

^(٤)د/الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص

- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

- * التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.
 - التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك اليمن، ففي اليمن يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الريال كما يلي: \$1 = 600 ريال يمني.
- ثانياً: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف.
- تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير إختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات:

١. نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما

يؤدي إلى إتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

$$\frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في ز0}}{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في ز1}}$$

ولقد تم إختيار هذه النظرية فتيبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- إختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار إستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ..إلخ.
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
- تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... إلخ.
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.
- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.

و يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.⁽¹⁾

٢. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مرودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ (حيث id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$(1) \text{-----} M(1+I_D) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT$$

⁽¹⁾د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

id : معدل الفائدة الداخلي الإسمي. المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \quad \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$(3) \quad \frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف. ()

٣. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا

يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر

بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات،

العجز التوازني، معدل التضخم إلخ.

في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

(١) د/ عبد المجيد قدي - مرجع سبق ذكره . ص 121-122

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.^(١)

٤. نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على إعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.^(٢)

ثالثاً: سعر الصرف كسياسة اقتصادية.

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها و كانت من أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن

^(١)د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.

2004/2003 ص 122-123

^(٢)د/ عبد المجيد قدي- ص 123-124.

السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها، وسنتناول في هذا المبحث أهداف سياسة سعر الصرف ثم نستعرض علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية.

أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدوات سياسة سعر الصرف، فسياسة أسعار الصرف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتساهم في إعادة توزيع الدخل، كما تستطيع سياسة أسعار الصرف أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدور الذي تقوم به سياسة أسعار الصرف في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي :

١. دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعني هذا الهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والتوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي^(١)).

وهكذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النشاط الإنتاجي.

ومن صور التوازن الاقتصادي التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والعرض

الكلي

(الناتج الوطني) فإذا لم يكن الإنفاق الوطني كافية لمقابلة الناتج الوطني، أدى ذلك إلى زيادة

(١) فرحي محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص28-

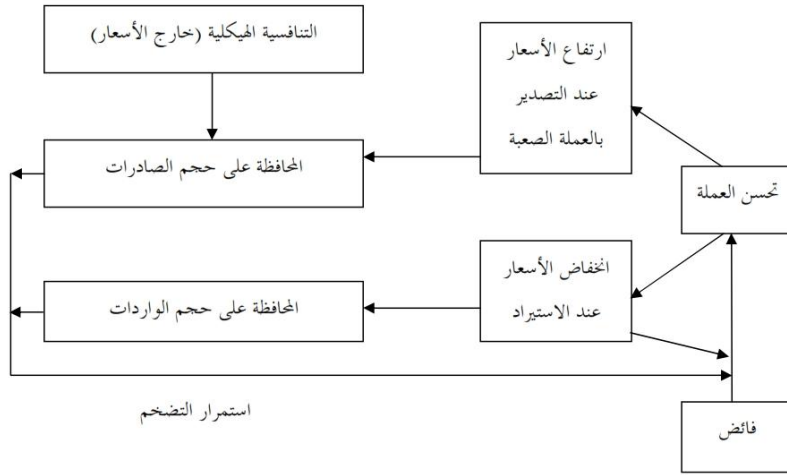
العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى بحالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره انخفاض الأسعار وظهور البطالة، وعلى العكس إذا كان الإنفاق الوطني زائدة عن الناتج الوطني أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، وينتج عن ذلك التضخم وتتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضا تعادل الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني، وتعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن الميزان التجاري والذي يساهم في توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني^(١).

وتحاول بعض البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم، حيث يؤدي التحسن في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983^(٢).

(١) بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر، 2003، ص 19.

(٢) قادي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - ديان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 131-132.



شكل 1 مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف

المصدر : قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

من الشكل السابق نلاحظ أن التحسن في قيمة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الأسعار عند الاستيراد مع ارتفاع أسعار التصدير، لكن في المقابل تتحسن مستوى تنافسية المؤسسات وذلك بتنافسية هيكلية (خارج الأسعار)، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، ومن ثم المحافظة على حجم الصادرات و بالتالي فائض في الميزان التجاري ومن ثم تحسن قيمة العملة مرة أخرى، وبالمقابل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات الانخفاض أسعارها.

٢. دور سياسة سعر الصرف في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتتلخص مشكلة تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تتل تفضيل الأفراد، وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق ويميزها قوى العرض والطلب و نظام الثمن المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة

الثانية هي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة وسياسة سعر الصرف^(١).

ويؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير ، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير ، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

٣. دور سياسة سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق التوزيع بالدرجة الأولى الصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من وجهة نظر المجتمع، ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع^(٢).

ويؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فنقلص استثماراتها، ويلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات، سعر صرف للواردات الغذائية ... الخ.

^(١) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر : 1990 - 2004،

أطروحة دكتوراه غ. م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 84-85.

^(٢) المرجع السابق، ص 87-89.

٤. دور سياسة سعر الصرف في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكـل الاقتصاد الوطنـ، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كما تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطـل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي^(١).

ويمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير ونجحت هذه السياسة في ألمانيا سنة 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض قيمة العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وإعطاء قدرة تنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العالمية ما بين 1970-1990 وتحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد وساهم هذا في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج، كما حاولت سابقا السلطات الفرنسية إبقاء قيمة العملة الفرنسية منخفضة نسبيا لتشجيع المنتجات الوطنية وزيادة الصادرات الفرنسية نحو الخارج، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي للقضاء على العجز الكبير في ميزانها التجاري.

(١) در اوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91

علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات السياسية المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتميز كل سياسية من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى، ولهذا نحاول التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين كل من السياسة المالية و السياسة النقدية وعلاقتهما بسياسة سعر الصرف.

١. سعر الصرف والسياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي^(١).

والسياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالبا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه، وينعكس أيضا على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلبا، حيث يدفع تصاعد معدلات التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية، وكل هذا يضعف من قيمة سعر صرف العملة الوطنية، إذا فالتأثير قصير الأجل لسياسة نقدية توسعية هو انخفاض قيمة العملة الوطنية^(٢).

وبالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات

(١) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير، الأردن، 2006، ص321-322.

(٢) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص173.

وتقليل الواردات، هذا فضلا عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي على زيادة الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:

- شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية؛

- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية؛

- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضعف العملة الوطنية.

٢. سعر الصرف والسياسة المالية^(١)

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي، والذي هو الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الضريبي، حيث أن تغير الإنفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول معدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير في الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات بالتبع، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف.

(١) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 323-324.

ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت، ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ما سيقفل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي.

وقد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مغلق، كما أن السياسة المالية والاقتصاد المفتوح في الأجل القصير تكون أقوى مما هو الاقتصاد مغلق، غير أنه في اقتصاد مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين للتزامم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي.

٣. سعر الصرف والسياسة التجارية^(١)

يجري التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسات حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود^(٢).

وتؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية خاصة إلى عدة نتائج عكسية، حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات أدنى وأسعار أعلى من المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى اتجاه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة سواء كان الاستيراد بطرق مشروعة قانونياً أو غير مشروعة، مما يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فإن تأثيرها قد لا يكون كبيراً، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية.

وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة أدين من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية .

(١) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 331-333

(٢) محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979 ص 373.

المبحث الثاني

التوازن الاقتصادي

تمهيد

توسع إطار التوازن في التحليل الاقتصادي الكلي وأصبح يشمل عناصر عدة، ويتمثل التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن التوازن الكلي هو مجموع التوازنات الجزئية التي تتفاعل فيما بينها وتؤثر كل منها في الأخرى.

ويذهب الاقتصاديون إلى أنه يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي الكلي إلى أربعة أقسام تمثلها أسواق أربعة : سوق السلع والخدمات، السوق النقدية، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، ولا يتحقق التوازن الاقتصادي العام إلا إذا تحققت التوازنات اللازمة في كل من هذه الأسواق الأربعة وفي نفس الوقت⁽¹⁾.

غير أن الاقتصادي "فالرس" عند دراسته النظرية التوازن العام يشير إلى أنه ليس من الضروري دراسة توازنات الأسواق الأربعة، إذ يرى أن تحقيق توازن ثلاثة منها (سوق السلع والخدمات، سوق العمل، سوق النقد) يكون شرطاً كافياً لتحقيق التوازن في السوق الرابعة و بالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ونظراً للارتباط الوثيق بين كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد بسعر الصرف فسوف نكتفي بما في هذه الدراسة، بالإضافة إلى حالة ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

أولاً: التوازن في الفكر الاقتصادي؛

ثانياً التوازن الكلي في النظام الاقتصادي؛

ثالثاً: حالات التوازن الداخلي والخارجي.

⁽¹⁾فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

أولاً: التوازن في الفكر الاقتصادي.

تهدف النظرية الاقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل متكامل، وبذلك نجد الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية كالزواج والكساد وإجمالي الناتج الوطني ومعدلات التضخم والبطالة، و بالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل التي تحدث في الاقتصاد والتي تؤثر في أدائه ، ولقد تعددت التحليلات والتفسيرات الاقتصادية والتي انصبحت حول تشخيص الحالة المثلى للاقتصاد والتي يكون فيه متوازنا.

مفهوم التوازن

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في أغلب تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه، ويقصد بالتوازن عموماً تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة، ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه، إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعريفات نذكر منها^(١):

التوازن حالة من التعادل بين القوى المتعارضة، ويعرف الاختلال بأنه غياب لحالة التعادل هذه، ويتميز التوازن بالاستمرار ذاتياً حتى يحدث اختلال خارجي، حيث لن يوجد اتجاه للتغير في العلاقات القائمة بين القوى الداخلية.

كما يعرف التوازن على أنه الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى، ويتحقق

(١) أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 174.

التوازن حسب النظرية الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل عن طريق تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ومن خلال ذلك يتم تحديد مستوى الدخل الوطني التوازني ومستوى التوظيف^(١).

إن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي الكلي هو الوصول إلى مستوى التوازن، إلا أنه ليس من السهل الوصول لهذه النتيجة، حيث نلاحظ في الواقع العملي إما أن يكون العرض أكبر من الطلب، أو يكون الطلب أكبر من العرض، ونتيجة لذلك فإن الحكومات تبحث عن الوسائل المختلفة التي من خلالها يمكن الوصول إلى وضعية التوازن^(٢).

أشكال التوازن

حسب الهدف المنشود، و من التوازن أشكال عدة تختلف باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين، كما تختلف هذه الأشكال نذكر ما يلي:

١. التوازن الجزئي والتوازن الكلي

يتحقق التوازن على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية في سوق سلعة معينة عن طريق تفاعل طلب المستهلك مع عرض المنتج لتحديد سعر وكمية التوازن في سوق إحدى السلع، وتحقيق التوازن في جميع أسواق السلع والخدمات يتضمن بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الكلي، كما يلاحظ أن طلب المستهلك وقراراته مستقلة تماما عن عرض المنتج وقراراته لانفصال شخصية المستهلك عن شخصية المنتج، وبالتالي فإن كل منهما لا يؤثر أو يتأثر بالآخر، وهذا يعني أن الطلب والعرض قوتان مستقلتان عن بعضهما البعض على مستوى النظرية الاقتصادية الجزئية^(٣).

ويتحقق التوازن بالنسبة للنظرية الاقتصادية الكلية وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل عن طريق تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، ومن خلال ذلك يتم تحديد مستوى الدخل الوطني التوازني ومستوى التوظيف، فضلا عن تحقيق التوازن على المستوى الكلي لا يعني

(١) در اوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص102.

(٢) محمد السري وعلى عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، ص13

(٣) المرجع السابق، ص13.

بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الجزئي، ويلاحظ أنه على المستوى الكلي تكون قرارات المستهلكين وطلباتهم متصلة بقرارات المنتجين وعروضهم، وذلك عن طريق الدخل الوطني، لأن المستهلكين هم أنفسهم المنتجين، ولذلك فإن الطلب والعرض قوتان متصلتان على مستوى النظرية الكلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به^(١).

٢. التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل

يقصد بالتوازن قصير الأجل الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الأجل القصير، أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير أفضالها نسبيا بمقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، وعلى المستوى الكلي فإن المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل^(٢).

٣. التوازن الساكن والتوازن الحركي

التحليل الساكن يختص بدراسة أوضاع التوازن كما هي، أي في نقطة زمنية معينة، ومن ثم يهمل تماما عنصر الزمن خلال عملية التحليل، حيث يركز على تحديد قيم المتغيرات الاقتصادية عند نقطة زمنية معينة، ويلاحظ أن معظم التحليل الاقتصادي يعد تحليلا ساكنا، حيث لا يهتم بالقيم المختلفة التي يأخذها المتغير خلال فترة التكيف.

أما التحليل الساكن المقارن فهو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عنصر الزمن في صورة ضمنية وليست صريحة، حيث يتم من خلاله مقارنة وضعيتين أو أكثر من أوضاع التوازن

(١) محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 13

(٢) دروسي مسعود، مرجع سابق، ص 104.

الساكنة في فترات زمنية مختلفة دون تتبع مسار الزمن للمتغيرات، ويكون هذا النوع من التحليل أكثر فائدة من التحليل الساكن^(١).

٤. التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالتوازن الناقص ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كثير، أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من هذه المستويات، غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج يحقق أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني^(٢).

٥. التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

الكل الدول باختلاف أنظمتها هدفان أساسيان وهما التوازن الداخلي الذي يضم التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري، ولا تنظر الدول إلى ميزان المدفوعات بصورة منعزلة، فلا يوجد ما يسمى هدف وحيد معزول للسياسة الاقتصادية، وفي أي وقت فإن السلطات يكون لديها العديد من الأهداف المتعلقة بالأداء الداخلي والخارجي للاقتصاد المحلي، من بينها التوظيف الكامل أو بتعبير أكثر واقعية تقليص نسبة البطالة إلى الحد المقبول، وارتفاع معدل النمو والاستقرار في الأسعار والتوازن الخارجي أي التوازن في ميزان المدفوعات، وللوصول إلى كل هذه الأهداف تقوم السلطات باستعمال العديد من السياسات حسب الحالة الاقتصادية السائدة وحسب النتيجة المستهدفة، وتتمثل في السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، ويمكن أن يكون لكل سياسة آثار مختلفة على كل من أهداف السياسة الاقتصادية¹.

إذا فالمقصود بالتوازن الداخلي تحقيق مستوى من الدخل الوطني الذي تختفي أو تقلص عنده البطالة والتضخم إلى نسبة معقولة، أما المقصود بالتوازن الخارجي فهو التوازن في

(١) محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص14.

(٢) دروسي مسعود، مرجع سابق، ص106.

ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية وهذا في حالة تعويم أسعار الصرف (أسعار الصرف الحرة)، وفي حالة سعر الصرف الثابت أو التعويم المدار تقوم الدولة بالتدخل من خلال التأثير في سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضا.

ثانياً: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.

تطور مفهوم و تحليل التوازن الاقتصادي من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث وأول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي (التقليدي) والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين التقليديين أمثال "ساي" و "جون ستوارتميل" وهم رواد المدرسة الكلاسيكية، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي وعجزه على تحليل و تفسير الأزمات ومعالجتها، وبذلك ظهرت النظرية الكبرية على يد الاقتصادي الشهير "جون مينارد كيتير"^(١)، وإذا كان التحليل الكلاسيكي لا يرى للنقود تأثيراً على النشاط الاقتصادي فإن التحليل الكبري يرى خلاف ذلك، إذ يعتبر سوق النقد عنصراً مؤثراً على توازن سوق السلع والخدمات عن طريق سعر الفائدة، ويؤثر سوق السلع والخدمات على مستوى الناتج الوطني ومنه على سوق العمل^(٢).

١. التوازن في الفكر التقليدي (الكلاسيكي)

سادت النظرية الكلاسيكية خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين أي من ظهور كتاب آدم سميث Adam Smith في سنة 1776 والموسوم بالبحث عن أسباب زيادة ثروة الأمم وما تبعه من كتابات الاقتصاديين الكلاسيك الآخرين أمثال "ريكاردو، Ricardo"، وحتى ظهور كتاب "كيتير، Keynes" سنة 1936 في نظريته العامة عن الدخل والاستخدام والفائدة، حيث كان التركيز في دراسة الاقتصاد وفي التحليل الاقتصادي في إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك، وعلى الفرد كمنتج، وما يتصل بذلك من تحديد للطلب والعرض، والأسعار التي تتحدد للسلع والخدمات من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق المختلفة، والكيفية التي تتحدد بها أثمان عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في الأسواق المختلفة، والكيفية التي

(١) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، ط1، ص 22.

(٢) فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

تتحدد بما أثمان عناصر الإنتاج عن طريق عرضها والطلب عليها في هذه الأسواق، وهو الأمر الذي يتضمنه الاقتصاد الجزئي، ولذلك لم يكن في حينه اهتمام كاف بالاقتصاد الكلي.

أما بالنسبة للتحليل النقدي عند الكلاسيك فلا أثر للنقود في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام، ونسب التبادل بين السلع والخدمات في السوق، طالما أن كل ذلك يتحدد بعوامل حقيقية، وتؤثر النقود فقط على المستوى العام للأسعار، فهي تسهل عمليات التبادل للسلع الحقيقية والخدمات في السوق، فالنقود بالمفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد^(١).

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساوياً لسعر التكلفة، من هنا يتضح أن الفكر التقليدي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به (قانون ساي)، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستناداً إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافأ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي، في ظل هذه الشروط والافتراضات يتحقق حسب الكلاسيك التوازن الداخلي والخارجي.

١. التوازن الداخلي:

إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزونا للقيمة، إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، حيث أن الادخار شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على

(١) ضياء محيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ص 47

مشتريات سلع رأسمالية، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة، أي أن كل ادخار يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور و سعر الفائدة^(١).

٢. التوازن الخارجي:

من بين أهم تحليلات الكلاسيك واهتماماتهم فكرة التوازن الخارجي حيث حظيت باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو، حيث أن حرية التجارة تتيح للبلاد الاستفادة من مزايا العمل لأنها توسع حجم السوق، وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك فإن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق المواءمة بين كمية المسكوكات (ذهب أو معدن نفيس) ومستوى الأسعار، فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى، فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكا تذهب أو معدن نفيس، يؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور ومن ثم تقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن، ولهذا نادي الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمبادئهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملّة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً^(٢).

٢. التحليل الكيتري

من أول التحليلات للتوازن الاقتصادي التحليل الكلاسيكي التقليدي) والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين التقليديين معتمدين في ذلك على عدة فرضيات بنوا عليها دراساتهم ومن بينها "قانون ساي للمنافذ" وكذا افتراض توازن الاقتصاد عند حالة الاستخدام التام وكذا فرض حيادية النقود واليد الخفية التي تعمل على التوازن.

(١) دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 107.

(٢) مجدي ضياء، مرجع سابق ص 27- 29.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وبذلك ظهرت النظرية الكيترية على يد الاقتصادي الشهير "جون ميناركيتير، Maynard Keynes John"، وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" والتي أعادت الاعتبار إلى التحليل الكلي، وهذه النظرية تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار مما يعتبر نهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية، ونفياً لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي، وقد اعتبرت هذه النظرية أهم النظريات لما قدمته من إسهامات ودراسات على المستوى الكلي^(١).

وبعكس النموذج الكلاسيكي الذي يفترض مرونة الأجور والأسعار، فإن النموذج الكيترية يفترض جمود الأجور والأسعار، حيث أن النقابات العمالية وقوانين العمل ستمنع انخفاض الأجور، حيث يلتزم القطاع الإنتاجي بحد أدنى من الأجور لا تتأثر بظروف سوق العمل، كما يرى النموذج الكيترية أنه من الممكن أيضاً ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار، وهذا الجمود للأسعار والأجور ليس تاماً بالطبع بل هو نسبي، أي أن الأسعار والأجور ليست مرنة تماماً كما يفترض الكلاسيك، ومن بين افتراضات كيتر الطلب الفعال الذي هو جوهر النموذج الكيترية، حيث بناء عليه يتحدد مستوى الإنتاج وفقاً للطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إضافة إلى الطلب الحكومي وصافي الطلب الخارجي)، وبتوازن هذا الطلب الفعال مع العرض الكلي يتحقق المستوى التوازني للدخل، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل المكونات الأساسية للطلب الكلي من أجل تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد المستوى التوازني للدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وبالعكس النموذج الكلاسيكي الذي اعتبر أن سوق العمل هو السوق الاستراتيجي، فإن النموذج الكيترية يعتبر سوق السلع والخدمات هو السوق الاستراتيجي، حيث يتحدد الطلب على العمل في النموذج الكيترية في أوقات الكساد بالطلب الفعال، لأن رجال الأعمال لا يقومون بزيادة الطلب على العمل إلا بزيادة الطلبات التي ترد إليهم على السلع والخدمات^(٢).

(١) ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 22.

(٢) محمد السريبي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 70 - 71

ثالثاً: حالات التوازن في الداخلي والخارجي:

تختلف الأهداف الاقتصادية من اقتصاد إلى آخر إلا أنها تجتمع في تحقيق أهداف محددة مثل استهداف نسبة معينة من النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة والتحكم في التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات حيث يشهد حالات عدة تتراوح بين العجز والتوازن والفائض، ولتحقيق التوازن الخارجي تسعى السلطات لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة الصادرات و تقليص الواردات.

١. حالات التوازن الداخلي

التحقيق التوازن الداخلي تسعى السلطات إلى تحقيق أهداف الاقتصادي و تقليص نسبة البطالة والتحكم في التضخم.

أولاً: النمو الاقتصادي^(١)

يهدف أي اقتصاد كان باختلاف الدول وتوجهاتها إلى تحقيق النمو بصفة مستمرة، والنمو الاقتصادي هو ارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل و ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف النظم المحاسبية الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويعبر محاسبياً عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول
الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

والنمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المثالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج وبالتالي

^(١)قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 34 - 37

نمو الدخل الفردي، ووفق ما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي، وارتفاع معدل الدخل الفردي^(١).

ويتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي، ذلك لأن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن ثم فإن التغير في الأسعار يؤثر على الناتج المحلي الخام، لذا يتم حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار، وبالتالي فإن معدل النمو يتم حسابه انطلاقا من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

ثانيا: مستوى التشغيل

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل بمفهومه الواسع يشمل كل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل.

ويسمى البطال بذلك بتوفر شرطين أساسيين مجتمعين معا، أن يكون الشخص قادرا على العمل ويسعى للبحث عن فرصة عمل، ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين فئتين من السكان الناشطين وغير الناشطين، وينقسم السكان الناشطون إلى عاملين وإلى عاطلين، ومنه فإن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان الناشطين}}$$

ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة من أهمها^(٢):

^(١) سعيد عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو - حالة الجزائر - (1974 - 1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 24

^(٢) العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003/2004، ص 28

1. البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية، حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين مرحلة الرواج أين يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى منتهاء ببلوغ نقطة الذروة (قمة الرواج)، لينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش، ثم يرجع بعدها إلى الارتفاع والانتعاش والتوسع، وتؤدي فترات الانكماش إلى انخفاض الطلب ومن ثم الإنتاج و بالتالي تسريح العمال؛

2. البطالة الاحتكاكية: وهي التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، ويؤدي مدى توفر المعلومات دورا هاما في طول فترة البحث عن العمل، ويقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل، كما يؤدي نظام تأمين وإعانة البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يساهم في زيادة حجم و معدل البطالة الاحتكاكية؛

3. البطالة الهيكلية: هي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، حيث يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار، كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكل في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة.

إن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك أن هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن ذهابه ، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية، ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهناك علاقة بين النمو والبطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، وكل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في نسبة البطالة.

ثالثاً: التحكم في مستوى الأسعار ((التضخم))

يعرف التضخم على أنه "زيادة في كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود، أي ارتفاع المستوى العام للأسعار بصفة مستمرة لفترة طويلة نسبياً"، أي زيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في كمية الإنتاج المتحققة.

وتسعى كل دولة إلى تحقيق حالة من الاستقرار على اقتصادها خاصة الأسعار، ويتم ذلك من خلال خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين، ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل، ويتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها^(١):

١. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين **CPI**: ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، وتأخذ أسعار الاستهلاك النهائي وليس أسعار الإنتاج؛

٢. الرقم القياسي الضمني **GDP**: وهو عكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين حيث يحتوي على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية كما أنه يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء، ويمكن حسابه عن طريق تقسيم الناتج الداخلي الخام مقيماً بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن مقاساً بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، ويتميز هذا المؤشر بأنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر **CPI** الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين^(٢)؛

٣. معامل الاستقرار النقدي: كما يسمى كذلك مؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام، وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن

^(١)قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 - 48

^(٢)هتهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 226

الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون سببا في ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة ب $M2$ ؛

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

فعندما يساوي B الصفر فإن ذلك يعني هناك تساويا في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة، وإذا كانت $B > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، أما إذا كانت $B < 0$ فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

٢. ميزان المدفوعات وحالات التوازن الخارجي

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد الداخلي للدولة، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشتمل على نوعين من المعاملات إحدهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة، أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج، وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات.

حيث ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق و ديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان يسمى بميزان المدفوعات.

ويتفق جميع الاقتصاديين على أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة قوامها في العادة سنة واحدة، ويتم التسجيل باستخدام طريقة القيد المزدوج، وينقسم ميزان المدفوعات إلى ^(١):

إن حالة العجز في ميزان المدفوعات تشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تمثل بنود نقص تتجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج، وهنا يكون الرصيد بالسالب، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعني أن السياسات الاقتصادية لم تتجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من الدول النامية، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستطيع، فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول الأجنبية يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة ^(٢).

لكن إذا كانت الدول تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها مع هيكل الاقتصاد المحلي الذي لا يوفر السلع الأساسية والضرورية فإن حجم الواردات لا ينخفض مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات من خلال تقليص الصادرات وبقاء الواردات على حالها.

وتحدث العملية العكسية في حالة الفائض فيزيد الدخل الوطني وذلك نتيجة لزيادة الصادرات ونقص الواردات، وبزيادة الطلب العالمي على الصادرات المحلية يحدث أثر مبدئي

^(١) عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 - 42.

^(٢) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 163

في الصناعات التصديرية، حيث يرتفع مستوى الدخل والتوظيف لمواجهة التوسع في الطلب العالمي، ومن ثم يقوم أصحاب هذه الدخل بادخار جزء منها وإنفاق الجزء الأكبر، مما يؤدي إلى التوسع في الناتج والدخل في الصناعات التي تنتج السلع التي يشترونها، وبالتالي يتجه جزء من تلك الزيادة في الدخل إلى صناعات أخرى، وبالتالي فإن تلك العملية سوف تنتشر بشكل متناقص إلى صناعات أخرى، ومن جهة أخرى إذا أدى الفائض إلى التخفيض في الواردات، فإن منطقة الأثر المبدئي هي الصناعات التي تنتج بدائل للسلع المستوردة، وبالتالي فإن الواردات سوف تزيد للزيادة في الدخل، كما يزيد استهلاك السلع المنتجة محليا مما يقلل من مقدار السلع المتاحة للتصدير فيقل الضغط على المنتجين للتصدير، والنتيجة النهائية لزيادة الواردات و انخفاض الصادرات هي تخفيض الفائض في ميزان المدفوعات.

وخلاصة القول إن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يحتوي على بذور التغيير العكسي الجزئي فيه، فالفائض يرفع الدخل مما يؤدي إلى زيادة الواردات و تخفيض الصادرات، أما العجز فيؤدي إلى تخفيض في الدخل مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وفي كلتا الحالتين يتعدل ميزان المدفوعات جزئيا.

كما أن الزيادة في الموارد الإنتاجية المتاحة وتحسن الموقف التنافسي للدول في أسواقها والأسواق العالمية مكملا لبعضهما البعض، فسلوك الأسعار النسبية في الداخل والخارج هو المحدد للوضع التنافسي، وعادة ما تشهد دول العجز تخفيضا في معدل تضخم الأسعار، ويعتمد مدى التحسن في الموقف التنافسي (تخفيض الواردات وزيادة الصادرات) على درجة استجابة المجتمع للتغير في الأسعار، وكلما ارتفعت الاستجابة كلما ازداد التحسن في الحساب الجاري المتوقع حدوثه نتيجة تخفيض معين في الأسعار النسبية .

كما أن عرض النقود في دولة العجز سوف ينخفض مما يخفض من معدلات التضخم ويخفض من مستويات الدخل أو على الأقل من معدلات نموها، وفي كلتا الحالتين تتخفض الواردات وتزيد الصادرات ويتراجع العجز جزئيا، وبنفس الطريقة فإن دول الفائض تشهد توسعا في الدخل وعرض النقود، وانكماش في الموقف التنافسي الناجم عن الزيادة في الأسعار، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات و انخفاض الصادرات.

خلاصة الفصل

تخلص مما سبق أن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ومنه نجد أن سياسة سعر الصرف قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت من بين الأدوات الهامة للدولة التوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي وتقادي مراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره من قاعدة الذهب إلى نظام صرف أكثر مرونة، الذي اتجهت معظم البلدان إلى تبنيه، والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف والتثبيت، وقوة سعر صرف عملة بلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده وارتفاع صادراته، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

وأخيرا إن سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي على التضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة للتحكم وتوجيه مختلف قطاعات اقتصادها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية الوصفية

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي والأزمة في اليمن

أولاً: الاقتصاد في ظل الحرب:

مع استمرار الصراع في عام 2022، استمر تراجع قيمة الريال اليمني إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع. وتتدهور سريعاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمّت بسبب انخفاض تحويلات المغتربين، وتعطّل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطّل العمليات الإنسانية وتناقصها. ويؤدي اشتداد العنف وتجزؤ سياسات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الهشة. ومع استمرار أزمة إنسانية منقطعة النظير تفاقمّت من جراء جائحة كورونا (كوفيد-19)، أصبح كثير من اليمنيين يعتمدون على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين.

تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 8.5% في 2020. وتأثّر النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بتباطؤ حركة التجارة بسبب الجائحة، وأنظمة الازدواج الضريبي في شمال البلاد وجنوبها، وندرة مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أسعار السلع الأولية. ولم تتضح بعد الآثار السلبية لما حدث في الآونة الأخيرة من تضيق للسفر إلى السعودية للعمل وسياسات إحلال السعوديين في سوق العمل على العمال اليمنيين المغتربين وتحويلاتهم، لكن اتجاهات التدفقات الوافدة من تحويلات العمال منذ عام 2020 تأثّرت بالفعل بأزمة جائحة كورونا. وقد تفاقمّ النقص في النقد الأجنبي في 2021 بسبب بطء التعافي في إنتاج النفط وقدرات تصديره وتناقص تمويل العمليات الإنسانية.

تتوقف آفاق المستقبل الاقتصادي في عام 2021 وما بعده بدرجة كبيرة على تحقيق تحسّات سريعة في الأوضاع السياسية والأمنية، وفي نهاية المطاف على ما إذا كانت نهاية الصراع الدائر ستنجح إعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في اليمن. وبدون الحصول على تمويل خارجي إضافي، ومع استمرار الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد مزيداً من الانكماش بنسبة 2% في 2021. ويُمكن أن يسهم تحسن الرقابة على النظام النقدي وعلى سياساته في تخفيض التقلّب في سعر صرف الريال اليمني شكلاً من نُشط¹

¹<https://www.albnk aldawli.org>

المضاربة، مع احتمال حدوث زيادات طفيفة في القيمة النسبية للدولار الأمريكي في الجنوب. ويتطلب تحقيق استقرار أكثر ديمومة لنظام الصرف إيجاد حلول لمعالجة الأسباب الجذرية للتقلب.

اتسم الأعوام منذ 2020 بأحداثه الكارثية حيث كان في صدارتها تفشي جائحة كورونا في العالم وما نجم عنها من تداعيات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم تكن الدول الهشة والضعيفة كحال اليمن بعيدا عن تلك التداعيات إذا أضافت الأزمة عبئا إضافيا على الاقتصاد اليمني المنهار أصلا بفعل الحرب المستمرة منذ أكثر من ست سنوات.

ومثل قرار عدم التعامل مع الفئات النقدية الجديدة من العملة المحلية الذي اتخذته البنك المركزي نقطة تحول خطيرة في مسار خلق اقتصاديين متميزين بل ومتصارعين إن أردنا الدقة. وقد مهدت تلك الخطوة لحالة إقحام للقطاع المصرفي في الصراع الدائر في اليمن وصدور قرارات مزدوجة وإجراءات ضاعفت من التحديات التي يواجهها الاقتصاد اليمني وفاقمت من الأزمة الإنسانية والمعيشية التي تعد الأسوأ عالميا.

وتعد أزمة المشتقات النفطية والتراجع عن اتفاق تخصيص العائدات الضريبية والجمركية المتأتية منها لتسليم المرتبات للموظفين المدنيين أحد مظاهر الصراع الاقتصادي الذي يأخذ بمرور الوقت صورا أكثر مأساوية في تبعاته على حياة المواطنين في اليمن.

لعلها المرة الأولى في تاريخ اليمن منذ توحيد شطريه الشمالي والجنوبي عام 1990م تتراجع حجم التجارة في شمال وغرب اليمن من جهة ومن جهة أخرى بنسبة 40 بالمائة وفقا للتقرير.

وفي مستوى آخر من الأزمة تظهر الأرقام فقدان الريال اليمني لحوالي 50 بالمائة من قيمته الحقيقية خلال العام 2020م خلفا تصاعد كبير في أسعار السلع والخدمات ومضاربات

على العملة مكنت قوى من خارج القطاع المصرفي من التحكم بسعر العملة اليمنية صعوداً وهبوطاً في ظل عجز واضح من قبل السلطات الحكومية والبنك المركزي اليمني في عدن عن إيجاد حلول مستدامة وسياسة نقدية تساهم في إصلاح الاختلالات.

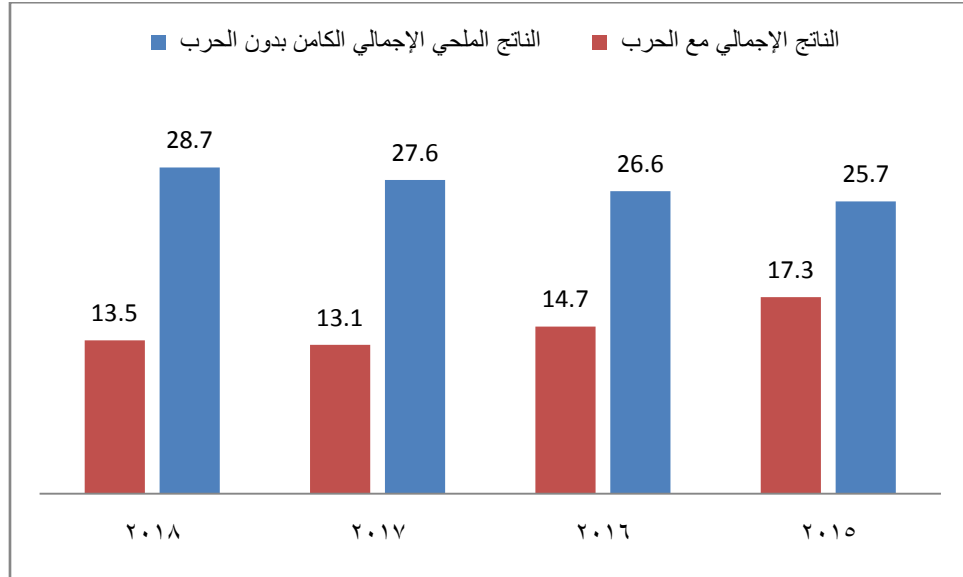
ثانياً: مؤشرات الاقتصاد:

١. انكماش الاقتصاد وارتفاع تكلفة الفرصة الضائعة:

إن النزاعات تؤثر على النمو الاقتصادي الفعلي والمحتمل وتقلص أو تقضي على المكاسب المحققة أيضاً بسبب الخسائر التي تخلفها في رأس المال المادي والبشري والتشرد الداخلي وهروب رأس المال الوطني وهجرة الكفاءات وتزايد الآثار السلبية مع زيادة مدة الحرب وشدتها فبعد 6 سنوات من الصراع تراوحت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بين 6-20 نقطة مئوية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ب 4-9 نقطة مئوية في العالم، بينما قدرت في اليمن بحوالي 47.1 نقطة مئوية خلال 2015-2020.

ويعود ارتفاع الخسائر الاقتصادية في اليمن عن متوسط خسائر النزاعات في الإقليم والعالم إلى ترافق الحرب مع إغلاق بعض المنافذ الجوية والبرية وتقييد حركة التجارة الخارجية وتعثر إنتاج وتصدير النفط والغاز الذي مثل شريان الحياة للاقتصاد الوطني وغياب الكهرباء كلياً من الشبكة العامة عن مناطق واسعة في البلاد، إضافة إلى انقسام مؤسسات الدولة، وكذلك ظهور أزمة السيولة الحادة في الموازنة العامة النظام المصرفي التي تفاقم منذ أواخر عام 2016 تاركناً معظم موظفي الدولة والمتقاعدين بدون مرتبات، وسط تعثر برامج الخدمات العامة وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية.^١

جريدة 26 سبتمبر تقرير رشيد الحداد 27/مارس/ 2021
الاقتصاد اليمني يتجاوز الصدمة



شكل 2 تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دولار)

وبالقيمة المطلقة يتضح من الشكل (1) أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2010م قدرت بحوالي 34.6 مليار دولار خلال الفترة 2015-2017 وبدون تحقيق السلام العاجل والعادل والمستدام وتحييد الاقتصاد عن الحرب والصراع، فإن الخسائر مرشحة للتزايد ويتوقع أن تصل 49.9 مليار دولار بحلول نهاية 2018.

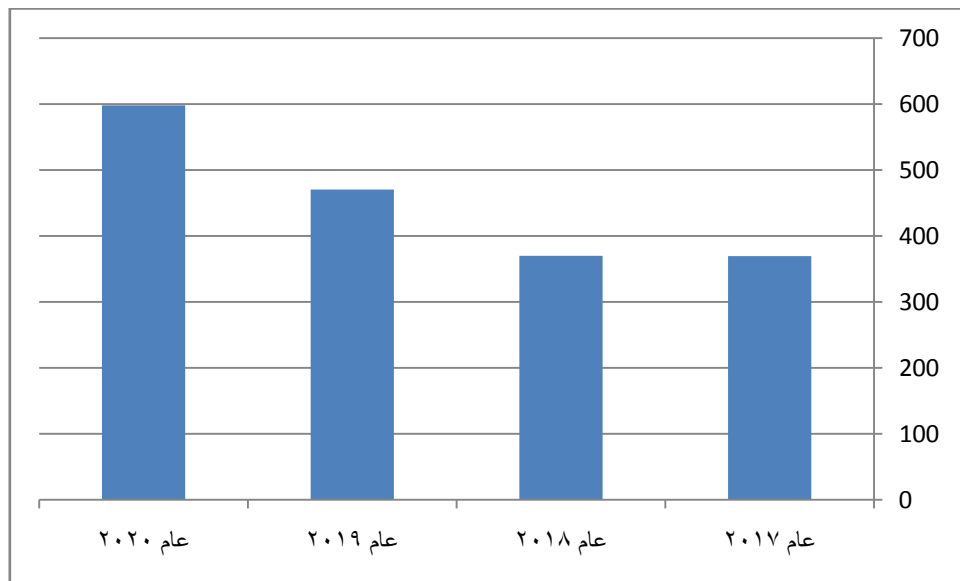
٢. انهيار الموازنة العامة:

لعب القطاع الحكومي والعام دوراً حيوياً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا حيث كان يساهم بما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي (45.3%) ويوظف 31% من السكان العاملين، ويدفع إعانات الرعاية الاجتماعية ومرتببات موظفي الدولة في كل مناطق اليمن حتى عام 2014، وبعد ذلك تدهورت المالية العامة تدريجياً متأثرة بتداعيات الحرب، ووصلت مرحلة الانهيار التام منذ نهاية عام 2016.

٣. أزمة العملة وانقسام البنك المركزي:

شهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال/دولار في مارس 2015 إلى 600 ريال/دولار في 2020، بمعدل تغير تراكمي

127.6% لأسباب أبرزها محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن ونفاذ الاحتياطات الخارجية ثم انقسام السلطة النقدية وكانت تغيرات سعر الصرف أكثر شدة بعد نفاذ الاحتياطات الخارجية ونقل عمليات البنك المركزي إلى عدن مرتفعاً بـ 61% بين سبتمبر 2016 ومارس 2018 مقابل 41% بين مارس 2015 وسبتمبر 2016م، ورغم أهمية إيداع 2 مليار دولار مؤخراً لتهدئة تقلبات سعر الصرف، فإن استدامة الأثر الإيجابي لتلك الوديعة يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين واستئناف الصادرات وتوحيد البنك المركزي اليمني.



شكل 3 يوضح المتوسط السنوي لسعر الصرف الموازي (ريال / دولار)

المصدر: إعداد الباحثات.

إن أزمة العملة الوطنية من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الوضع المعيشي لليمنيين في كل المناطق دون استثناء خاصة وأن اليمن يعتمد على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاته من السلع الغذائية وغير الغذائية، ولذلك فإن ارتفاع سعر الصرف يعد من أكثر العوامل المؤثرة على أسعار المستهلك حيث قدر معدل التضخم التراكمي بحوالي 59.4% نقطة مئوية خلال الفترة 2017 وحتى 2020. وهذا يوجب على كل الأطراف إبقاء الوضع النقدي والمصرفي بعيداً عن الصراعات الجارية، لكن للأسف لا زالت السلطة التنفيذية في اليمن منقسمة ومشلولة منذ سبتمبر 2016، مما شكل تحد جديد أضيف إلى قائمة التحديات التي تواجه العملة الوطنية.

المبحث الثاني: السياسات المتبعة لاستقرار سعر الصرف

الريال اليمني هو وحدة النقد المعتمدة في اليمن، ومن ثم فإنه يمثل العملة الوطنية للجمهورية اليمنية. ومن البديهي أن العملة الوطنية لأي بلد هي تجسيد لسيادة هذا البلد واستقلالية سياساته النقدية والمالية، ومنذ أن تطور النظام النقدي في العالم، وتحول من نظام نقدي أساسه المعدن النفيس (الذهب والفضة)، إلى نظام ورقي أساسه وحدة النقد الورقية، كان الشغل الشاغل لصانعي القرار هو تحقيق استقرار وحدة النقد. فوظيفة النقود هي أن تكون مقياساً كفاً لقيم السلع والخدمات، وأداة لتبادل السلع بين الناس وتسوية المدفوعات الآجلة ومخزناً للثروة.

ومن الواضح أن هذه الوظائف لا تتحقق إذا جنحت النقود إلى عدم الاستقرار والتقلب الشديد.

فاستقرار وحدة النقد هو شرط أساس وضروري لاستقرار معاملات الناس في أنشطتهم الاقتصادية على مستوى البلد، أو في إطار التعامل الاقتصادي الخارجي بين الدول. وبطبيعة الحال فإن عدم استقرار قيمة العملة يشكل إفساداً لأحوال الناس وإخلالاً بحقوقهم والتزاماتهم. كما أن ذلك يلحق الضرر والخسائر بثروات الأفراد ومعيشتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أن عدم استقرار قيمة العملة يضعف الثقة بها، ويصيب العلاقات الاقتصادية باضطراب شديد، ويؤدي في نهاية الأمر، إلى تخلي الوحدات الاقتصادية عن هذه العملة الضعيفة، واللجوء إلى اقتناء العملات القوية والمعادن النفيسة. وهو الأمر الذي يزيد الأمور سوءاً واضطراباً داخل الدولة^(١).

(١) د. محمد أحمد الأفندي، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2018، على الرابط: [https://alislah-](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

[ye.net/news_details.php?sid=1059](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

الريال اليمني ارتبط بعلاقة ثابتة مع الدولار في ظل نظام سعر صرف ثابت. ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأ أن أزمة الريال اليمني تظهر وتتصاعد من فترة إلى أخرى، مما جعل فترات عدم استقراره تفوق فترات استقراره، أي أن فترات عدم استقراره أصبحت هي الأصل، والاستقرار هو الاستثناء. وقد تجلّى ذلك من خلال تقلبات سعر صرف الريال اليمني مقوّمًا بالدولار، أو بالتعريف الشائع في اليمن سعر صرف الدولار مقوّمًا بالريال اليمني.

وفي حقيقة الأمر، فإن تعريف سعر صرف الريال بمعناه السابق هو تعريف نمطي وتقليدي، ومن ثم أصبح غير مناسب لوصف أزمة الريال اليمني. لذلك فإنني سأعرف صرف الريال اليمني مقوّمًا بالدولار، تعريفًا يعكس أوجاع الريال وأزماته المستمرة. فأقول إن هذا السعر ما هو إلا التعبير الاقتصادي لمدى حدة الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية. الوقت الراهن - بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

وفي يوليو 2010م، شهدت العملة الوطنية أسوأ أزمة، إذ تدهورت قيمة الريال بصورة مفاجئة وسريعة حيث تجاوز سعر صرف الدولار حاجز الـ 250 ريالاً للدولار، خلال أسبوع. ثم تراجع إلى 240 ريالاً للدولار، مسجلاً بذلك صعوداً مقداره 14 ريالاً ونسبة 6,2% مقارنة بسعر 226 ريالاً أواخر مارس. وبذلك يكون الريال اليمني قد فقد نحو 20% من قيمته خلال الستة الشهور الأولى من 2010م.

أولاً: مؤشرات أزمة العملة (الريال):

عندما يتخذ المضاربون على العملة مساراً هجوماً للمضاربة على سعر صرف العملة، يسبب ذلك انخفاضاً سريعاً ومنتالياً في قيمة العملة، وحينها فإن أزمة العملة تكون قد وقعت وفقاً لتعريف التقارير العالمية لصندوق النقد الدولي.

بيد أن أزمة العملة لا تحدث فقط بسبب هجوم المضاربين على العملة، وإنما تحدث أيضاً عندما تلجأ الحكومة إلى التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت للعملة بسبب التقلبات المستمرة في قيمة العملة. وهو التقلب الذي يعكس اعتلالاً كبيراً في الموازين الاقتصادية الكلية ومنها ميزان المدفوعات والميزان المالي.

في هذه الحالة تنشأ أزمة العملة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية سعر الصرف الثابت. وأياً كان السبب في ذلك، فإن لهذه الأزمة مؤشرات رئيسية منها^(١):

انخفاض ملحوظ وسريع في القيمة الاسمية (النقدية) للعملة، وفي هذه الحالة تحاول السلطات النقدية الدفاع عن العملة، أو حتى إبطاء سرعة التدهور بالتدخل بقوة في سوق الصرف الأجنبي وبيع العملات الأجنبية، أو من خلال زيادة سعر الفائدة بنسبة كبيرة على الودائع بالعملة الوطنية.

وبقدر ما تمثله هذه الإجراءات الحكومية من وسائل للدفاع عن العملة، إلا أنها بحد ذاتها تمثل مؤشرات لوجود أزمة عملة. وهي المؤشرات نفسها التي يستفيد منها المضاربون للقيام بعمليات المضاربة على العملة. إن أبرز هذه المؤشرات هي:

- المتابعة المستمرة لنمو عرض النقود، وخاصة الإصدار النقدي الجديد الذي يكون بهدف التوسع في الائتمان وتمويل عجز الموازنة، فهذا يجعل المضاربين يتوقعون تدهور قيمة العملة الوطنية.
- المتابعة المستمرة لحركة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، فالهبوط السريع في الاحتياطيات يظهر مدى عمق أو حجم أزمة العملة. فعندما يتآكل الاحتياطي بمعدل ثابت أو متزايد، فإن هذا يجعل المضاربين يتوقعون تخلي السلطات النقدية عن سعر الصرف الحالي.
- متابعة تقلبات سعر الفائدة، فكلما قررت السلطات النقدية زيادة سعر الفائدة للدفاع عن الريال عكس ذلك حدة أزمة الريال. بيد أن هذه السياسة لا تصلح للمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية. لأن الطلب على النقود ينخفض في ظل المرونة العالية لسعر الفائدة. إضافة إلى ذلك فإن القلق المتزايد يلغي أثر رفع سعر الفائدة على الودائع بالريال.

(١) د. محمد الأفندي، مرجع سابق.

وعلى أية حال، فإن وجود هذه المؤشرات واستخدامها كأدوات للدفاع عن العملة واستفادة المضاربين منها من شأنه فقط استيعاب الضغط على سعر الصرف وتلطيف تقلباته الشديدة.

ثانياً: أسباب التدهور في استقرار سعر الصرف:

تعاني اليمن من العديد من الاختلالات الهيكلية المتراكمة منذ ما قبل الصراع الحالي والتي تؤثر في استقرار العملة والاقتصاد بشكل عام، مثل الدين المحلي المرتفع، والهيكل الاقتصادي الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، ومعدلات التضخم المرتفعة، وجاءت الحرب القائمة لتزيد من حدة هذه الاختلالات وتضيف عوامل إضافية ازدادت تعقيداً مع مرور سنوات الحرب. ويمكن تلخيص أهم أسباب التدهور الحالي في النقاط التالية:

١ - انخفاض رصيد الأصول الخارجية من العملات الأجنبية للبنك المركزي اليمني^(١):

- a. استنفاد الأرصدة الموجودة في بداية اندلاع الصراع
- b. انخفاض تصدير النفط وتوقف تصدير الغاز
- c. استنفاد الوديعة السعودية المقدمة في مارس 2018 لدعم استيراد المواد الغذائية (المتبقي منها أقل من 300 مليون دولار وتعطلت إجراءات السحب منها خلال الأشهر الماضية)

وبالإضافة إلى انخفاض رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي، انخفضت كذلك تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، بداية بسبب تأثير القوانين الجديدة الخاصة بالعمالة في السعودية، ولحق بذلك تأثير انتشار فيروس كوفيد-19 وانعكاساته على اقتصادات دول المنطقة التي يتواجد فيها المغتربون اليمنيون بشكل كبير.

(١) د. محمد أحمد الأفندي، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2018، على الرابط: [https://alislah-](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

[ye.net/news_details.php?sid=1059](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

- ١ - عدم التنسيق بين السياسة المالية للحكومة والسياسة النقدية للبنك المركزي اليمني، في ظل تضخم عجز الموازنة الحكومية وتغطيته بالسحب على المكشوف من البنك المركزي عن طريق طباعة وإصدار العملة دون غطاء.
- ٢ - انقسام السياسة النقدية بين صنعاء وعدن والاستخدام السياسي للتغيرات في سعر الصرف (مثل منع تداول الطبعة الجديدة من العملة من قبل سلطات الأمر الواقع في صنعاء، والخلافات حول آليات تغطية الاعتمادات المستندية من الوديعة السعودية... إلخ)، بالإضافة إلى انعكاسات الأوضاع الأمنية والسياسية على عمل البنك المركزي (مثل السطو المسلح على شحنات خاصة بالبنك المركزي في عدن والمكلا).
- ٣ - ضعف التدخلات النقدية الفعالة من قبل البنك المركزي.
- ٤ - العوامل النفسية والسلوكية المؤثرة في جانب الطلب.
- ٥ - عدم التزام السلطات المحلية في بعض المحافظات بتوريد الإيرادات السيادية المركزية والمحلية إلى حساب الحكومة العام طرف البنك المركزي اليمني في عدن أو فروعها في المحافظات، والاحتفاظ بها في حسابات خاصة تتصرف بها السلطات المحلية خارج سيطرة البنك المركزي اليمني.
- ٦ - قطع أغلبية البنوك المراسلة لعلاقتها مع العديد من البنوك اليمنية نظراً لحالة الحرب الجارية في البلاد ووضع البنك المركزي وضعف قدرات بعض البنوك.

⁰ د. محمد أحمد الأفندي، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2018، على الرابط: [https://alislah-](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

[ye.net/news_details.php?sid=1059](https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059)

ثالثاً: محاولة السلطات لفرض الاستقرار لسعر الصرف:

أثمرت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها القيادة السياسية وحكومة الإنقاذ الوطني، في تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف العملة الوطنية بالمحافظات الحرة، ووضع حد للانهايار المتواصل الذي يشهده الريال منذ 2016، نتيجة الحرب الاقتصادية التي يمارسها تحالف العدوان الأمريكي السعودي على اليمن.

مثل القرار الذي اتخذته البنك المركزي نهاية العام 2019م، بشأن حظر التعامل بفئات العملة غير القانونية أو حيازتها، قراراً حكيماً لايزال الشعب اليمني يجني ثماره حتى اليوم، لما ترتب عليه من استقرار لأسعار صرف العملة الوطنية في الأعوام الأخيرة مقارنة بحالة الانهيار الاقتصادي في المحافظات المحتلة، نتيجة استمرار تداول العملة غير القانونية في المقابل منيت حكومات المرتزقة المتعاقبة، بفشل ذريع في إدارة الشأن الاقتصادي والخدمي متسببة في انهيار قيمة العملة غير القانونية المتداولة في نطاق المحافظات المحتلة مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى بنسبة تقارب 400 بالمائة.

ففي هذا الإطار لا تزال العملة غير القانونية تواصل انهيارها، مقتربة من حاجز الألف الريال أمام الدولار، ومنذرة بأزمات اقتصادية وإنسانية إضافية تهدد حياة المواطنين بالمحافظات المحتلة.

إذ وصل سعر الدولار في تداولات الأسبوع الماضي في عدن وغيرها من المحافظات المحتلة إلى 920 ريالاً للبيع، في حين بلغ سعر الصرف للريال السعودي 241 ريالاً^(١).

بينما يحافظ الريال اليمني على قيمته في صنعاء والمحافظات الحرة عند 598 أمام الدولار الأمريكي بيعاً و 596 شراءً، وعند 157.7 ريال أمام الريال السعودي للبيع، و 157.3 ريال للشراء.

قوبل الانهيار الأخير للعملة باستياء شعبي في عدن والمحافظات المحتلة الأخرى، بعدما أدرك الشارع خطورة استمرار الحرب الاقتصادية التي يمارسها العدوان ومرترقة ضد الشعب اليمني والتي تستهدف بالدرجة الأولى لقمة عيش المواطنين.

لم يكن لاستقرار أسعار الصرف في المحافظات الحرة أن يدوم لولا استمرار الأجهزة المعنية في صنعاء ممثلة في البنك المركزي، بانتهاج سياسات نقدية مدروسة، حالت دون إغراق السوق المصرفية بالعملة المطبوعة بطريقة غير قانونية، فضلاً عن استمرارها في تشديد الرقابة على الصرافين ومنع المضاربة بالعملة كما يحدث في المناطق المحتلة.

ويأتي الانهيار الجديد للعملة غير القانونية نتيجة إقدام حكومة المرتزقة على طبع المزيد من العملة، إذ لاتزال حاويات الأموال المطبوعة تصل تباعاً إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة تحالف العدوان، متسببة بإغراق السوق بالنقد وإحداث انهيار جديد للريال أمام الدولار.

ومما يدفع حكومة المرتزقة لطباعة العملة هو تفاقم وضعها المالي وعجزها عن صرف رواتب الموظفين في المحافظات المحتلة نتيجة الفساد المتغلغل في أروقنها واستمرار نافذيتها بنهب عائدات النفط والغاز والموانئ والمنافذ وغيرها من الإيرادات العامة.

وتؤكد مصادر مطلعة أن البنك المركزي التابع للمرتزقة في عدن يواجه أزمة سيولة حادة نتيجة استمراره في تنفيذ عمليات السحب على المكشوف مع عدد من المؤسسات الحكومية والتجارية.

المبحث الثالث:

مدخل لاستقرار الاقتصاد اليمني

قبل الشروع في تحليل الآثار الاقتصادية اليمنية لا بد أن نسأل: هل كان الاقتصاد في حالة صحية في السنوات السابقة، لا يعاني من اختلالات، وأن الاختلال في الاقتصاد كان بسبب سعر الصرف، والسياسات المالية المتخذة، أم أن الاقتصاد كان يعاني من اختلالات وجاءت السياسات المالية لتفاقم تلك الاختلالات ؟

لكي نجيب على هذا التساؤل ينبغي التعرف إلى المؤشرات الدولية المنظمة للاقتصاد في الحالة اليمنية من الأعوام 2010 وحتى 2020، لغرض تشخيص الوضع الاقتصادي، واقتراح بعض السياسات لمواجهة تلك الاختلالات في الاقتصاد، وتنقسم المؤشرات إلى مجموعتين منها ما يتعلق بالبيئة المنظمة لعمل الاقتصاد، والأخرى تتعلق بالمؤشرات عن اختلال وضع الاقتصاد.

وتتمثل المؤشرات في مجال البيئة المنظمة للاقتصاد بما يلي: ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس الأنظمة التي تؤثر على مجالات حياة الأعمال التجارية، ويتم ترتيب الدول من 1- 190، ويعني الترتيب الأقرب إلى 1 من أن البيئة التنظيمية للاقتصاد أكثر ملائمة لبدء وتشغيل شركة محلية، ومؤشر التنافسية العالمي (GCI) والذي يبرز العوامل المؤثرة على عناصر التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة من حيث الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل التي تمكنها من تحقيق التقدم.

ومؤشر الدولة الفاشلة، والذي يعبر عن الدولة التي فقدت احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها وتتراوح درجة المؤشر بين صفر أكثر استقراراً و 120 أكثر هشاشة.

ومؤشر مدركات الفساد (CPI) ودرجة المؤشر بين (صفر - 100) وكلما اقتربت الدولة من المائة عبر المؤشر دل على أنها أكثر نزاهة ^(١) ، ويمكن ملاحظة الحالة اليمنية كما في الجدول التالي:-

جدول 1 يوضح المؤشرات الاقتصادية المنظمة لعمل بيئة الاقتصاد في اليمن

السنوات	2010	2014	2020	الترتيب	الترتيب	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	الترتيب	الترتيب	الترتيب
المنافسة العالمية			23.5	140 من 141	145 من 148	
الدولة الفاشلة	100	105.4	112.4	15	8	1 الأكثر هشاشة
مدركات الفساد	22	19	15	146	171 من 180	176
نشاط الأعمال		99		187 من 190	133	

المصدر: عبده مدهش صالح الشجري: أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد اليمني:

المجلة العلمية لجامعة إقليم سبأ، المجلد (2) - العدد (2) ديسمبر 2021 م ص 229،

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن البيئة المنظمة لعمل الاقتصاد قبل الحرب كانت غير مواتية وتفاقت بشكل أكبر بعد الحرب، فمؤشر التنافسية لعام 2014، يشير إلى ترتيب اليمن في ذيل قائمة الدول برقم (145) وتسبق فقط ثلاث دول، وتفاقم ذلك المؤشر لتصبح في عام (2020) قبل دولة واحدة، أما مؤشر الدولة الفاشلة فيلاحظ أن اليمن تقع ضمن مؤشر الدول الفاشلة (أقل عشرين دولة)، فترتيبها في أعوام 2014م رقم (15)، (8) وتفاقم ذلك بعد الحرب لتشكل الدولة الأولى في الهشاشة.

ومؤشر مدركات الفساد واقع أدنى من 25 (ضمن الدول الفاسدة)، فيلاحظ في عامي 2010 ضمن ذيل قائمة الدول العالمية، ومؤشر نشاط الأعمال على الرغم من أنه لم

^(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سبتمبر 2020) المستجبات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد

يكن متفاقماً بشكل حاد عام في الأعوام السابقة أي من 2010 إلا أنه تغير إلى الأسوأ عام 2014 فبلغ الترتيب 133، وتفاقم أكثر في عام 2020 ليصبح الترتيب (187) من بين 190 دولة.

والمؤشرات الاقتصادية التي تتصل باختلال الوضع الاقتصادي تتمثل في انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية التي شكلت أدنى من 9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدل للدول النامية المقدّر 17.1% ذات الاقتصادات القريبة من الاقتصاد اليمني ^(١)، ومتوسط مساهمة النفقات الجارية كنسبة من النفقات العامة شكلت 80% للفترة (2006-2010) ومتوسط الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت 34%، والصادرات بنسبة 29% لذات الفترة وبانكشاف اقتصادي قدرة 63% ^(٢).

وكان الاقتصاد اليمني يعتمد على إيرادات النفط والغاز في تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الخارجي في الحصول على العملات الصعبة لتمويل الاستيرادات، وتحقيق التوازن الداخلي إذ شكلت إيرادات النفط والغاز كنسبة من إيرادات الموازنة العامة من 55-76% من الإيرادات للفترة (2006-2010)، وكذلك شكلت من (76-87%) في الحصول على العملات الصعبة من الصادرات النفطية والغاز لنفس الفترة ^(٣).

مما يظهر أن التوازن الداخلي والخارجي يعتمد بشكل أساسي على هاتين السلعتين والذي ينعكس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يلاحظ على الاقتصاد اليمني أنه اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط والغاز، ويتأثر إيجاباً وسلباً بهاتين السلعتين، ومعرض للصدمات الخارجية، حيث أن الانخفاض في إنتاج النفط والغاز أو الانخفاض في أسعارهما في السوق الدولية ينعكس في إحداث عجز في ميزانية المدفوعات وعجز في الموازنة العامة، وهذا بدوره يقود إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وارتفاع مديونية الحكومة لتغطية نفقاتها، ليس هذا فحسب وإنما ينعكس أيضاً أثرهما في تفاقم المشكلات الاقتصادية من حيث تراجع معدلات الإنتاج وارتفاع البطالة وزيادة معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي.

(١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مارس، 2016)، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (12)، ص2.

(٢) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2004، 2017م.

(٣) الجمهورية اليمنية، تقرير البنك المركزي اليمني (2008، 2010)، صنعاء.

وتشير الدراسات إلى أن الوضع الاقتصادي المختل يعود إلى انتشار الفساد وظهور طبقة تجارية متطفلة تعتمد أرباحها على العلاقة بالسلطة وليس وفقاً للمنافسة، مما جعل السوق الاقتصادية سوق احتكارية حيث تتحكم عشر عوائل بنسبة 80% من التصدير والاستيراد والإنتاج، إذ يقوم الاقتصاد السياسي اليمني على أساس نخبة صغيرة من الجيش والقبائل والطبقة السياسية والقطاع الخاص⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك تشير المؤشرات المؤسسية المنظمة لعمل الاقتصاد، أن الاقتصاد اليمني يفتقر إلى وجود الإطار المؤسسي المحفز للنمو الاقتصادي، وهو ما ترتب عليه وجود اختلالات بنيوية في هيكل الإنتاج تمثل في تصدير سلعة النفط والغاز، والتي يعتمد عليها في تلبية حاجات السلع م الاستيرادات، وتمويل الموازنة العامة بشكل رئيسي، واختلال في تحصيل الإيرادات التي شكلت أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، واختلالات في الإنفاق الذي وجه إلى الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق على برامج التنمية.

إن افتقار الاقتصاد إلى الإطار المؤسسي وما ترتب عليه من هيمنة شبكات الوساطات والمحسوبية والفساد وتخلف للبنية التحتية وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الشفافية والمساءلة والتي تعد الإطار الجاذب لنشاط القطاع الخاص، فضلاً عن ظهور الاحتكار لشركات تتحكم بالاقتصاد مقربة من النظام السياسي، وأخرى تعيش بما يسمح لها النظام، ولد اقتصاداً هشاً يفتقر إلى تطوير أساليب الإنتاج وتلبية حاجة المجتمع من السلع والخدمات والقدرة على منافسة السلع الأجنبية، وجاءت الحرب لتفاقم من الاختلالات الاقتصادية الكامنة فيه، وهو ما يتطلب إدخال إصلاحات في الجانب المؤسسي تقود إلى تحفيز نشاط القطاع الخاص ومعالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد.

(1) Ginny Hill, peterSalizbury, LeonieNorthedge and janeKinnin,ont, (2013) Yemen corruption capital flight and global drivers of conflict, A chatham House Thomas.

المبحث الرابع: المؤشرات الاقتصادية لسعر الصرف

أولاً: تذبذب أسعار الصرف :

تشير التقديرات الأولية إلى إنكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 8.5% في 2020 وتأثر النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بتباطؤ حركة التجارة بسبب جائحة كورونا وأنظمة الازدواج الضريبي في شمال البلاد وجنوبها، وندرة مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار السلع الأولية.

ولم تتضح بعد الآثار السلبية لما حدث في الآونة الأخير من تضيق السفر إلى السعودية للعمل ولسياسات إحلال السعوديين في سوق العمل على العمال اليمنيين المغتربين وتحويلاتهم، لكن اتجاهات التدفقات الوافدة من تحويلات العمال منذ عام 2020 تأثرت بالفعل بأزمة جائحة كورونا وقد تفاقم النقص في النقد الأجنبي في 2021م بسبب بطء التعافي في إنتاج النفط وقدرات تصديره وتناقص تمويل العمليات الإنسانية، ومن المتوقع أن يساعد المخصص العام لليمن من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وقدرها 665 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه في أغسطس/ آب 2021م على تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات وأسواق النقد الأجنبي.

وما زالت السياسة المالية للحكومة المعترف بها دولياً على طباعة النقود في تغطية معظم النفقات الحكومية التي تتركز على دفع الرواتب (إلى المستفيدين في أغلب الأراضي اليمنية).

إن الاعتماد الشديد لليمن على الواردات الغذائية يجعل الأسعار المحلية حساسة لتحركات سعر الصرف. فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف ، يسعى البنك المركزي اليمني إلى تحقيق توازن بين تعزيز القدرة التنافسية الخارجية والحد من التضخم. وفي الوقت ذاته ، فإن الانخفاض المتوقع في صادرات النفط يجعل من الضرورة تحقيق المرونة في سعر الصرف لضمان القدرة على المنافسة الخارجية والموقف

الخارجي المستدام. إلا أن البنك المركزي اليمني سيواصل - كما في الماضي - في عرض العملة الأجنبية من أجل تلبية احتياجات السوق وتذليل التقلبات قصيرة الأجل ، مع الحفاظ على مستوى كافٍ من احتياطات النقد الأجنبي ، والتي ازدادت في الآونة الأخيرة ، ويعزى ذلك جزئياً إلى إدارة السيولة المنفذة بشكل جيد من قبل البنك المركزي اليمني.

إن بيئة السياسات الاقتصادية الكلية تزداد تعقيداً بسبب استمرار الصراع، وبسبب الاعتماد الشديد لليمن على الواردات انتقلت آثار ضعف العملة إلى الأسعار المحلية متسببة في تآكل القوة الشرائية للأسر ومؤسسات الأعمال، ومنذ عام 2015 توقف سداد خدمة الديون للدائنين الخارجيين (ما عدا المؤسسة الدولية للتنمية)، ويتعرض دفع الرواتب بانتظام لموظفي القطاع العام لتأخيرات متكررة ويتسم بتفاوت التغطية الجغرافية في مناطق البلاد.

وتتبع المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية من استمرار احتدام العنف وما تبعه من التنافس على تحويلات الموارد، وفي الجنوب، ما زال سد عجز الموازنة بما في ذلك مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام، يجري عن طريق مواصلة طباعة النقود، وهو ما يشكل عاملاً رئيسياً لعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وفي الشمال ما زال نقص السيولة وتقليل تدفق الواردات التجارية إلى أدنى حد يشكل تحديات جسيمة، وفي الوقت نفسه يواجه القطاع الخاص تحديات هائلة بسبب بيئة أعمال تعسفية وفي بعض الأحيان قسرية في جانبي البلاد.

جدول 2 يوضح متوسط أسعار الصرف غير الرسمية ريال/ دولار خلال الفترة 2014 - 2020م

السنة	المستوى الوطني	صنعاء	عدن
2014	214	214	214
2015	230	230	230
2016	287	287	287
2017	370	370	370
2018	500	500	500
2019	584	584	584
2020	660	600	780
2021	600	600	1200

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على الرسم البياني.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، للفترة 2014-سبتمبر 2021.

شكل 4 متوسط أسعار الصرف غير الرسمية ريال/ دولار خلال الفترة 2014 - 2020م

يمثل تدهور العملة الوطنية أكثر العوامل والأسباب التي أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم، حيث يؤكد البنك الدولي على أن استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني أسفر عن ضغوط تضخمية فأقمت من حدة الأزمة الإنسانية في اليمن التي أصبحت على شفير المجاعة.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لسعر الصرف.

أن سعر الصرف للعملة الوطنية يتأثر بشكل أساسي من خلال العجز في ميزان المدفوعات ونضوب الاحتياطيات الدولية اللازمة لتغطية الاستيرادات، حيث الطلب على العملات الصعبة مشتق من الطلب على السلع المستورة، والعامل الآخر مرتبط بعجز الموازنة ونوع تمويل ذلك العجز، إذ أن تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي يقود إلى التضخم وارتفاع أسعار الصرف، ويلاحظ مما سبق أن الميزان التجاري شهد عجزاً حاداً بسبب الحرب والعدوان على اليمن نجم عن توقف تصدير النفط، فضلاً عن العجز في الموازنة الذي بلغ بالمتوسط خلال الفترة 2015-2017م نسبة من الناتج المحلي 13.7% إضافة إلى عوامل أخرى تضافرت لتنعكس على الانخفاض والتقلبات الكبيرة في سعر الصرف للعملة المحلية.

ومن خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن أسعار الصرف ظلت ثابتة خلال الفترة 2012 - 2014 وكان المتوسط لأسعار الصرف 214.71، ويأتي ذلك نتيجة لوجود الاحتياطيات الخارجية والتي بلغت لنفس الفترة كمتوسط (5390.7) مليون دولار، والفترة التالية فترة الحرب يلاحظ الارتفاع المتزايد في أسعار الصرف للدولار للسنوات 2015، 2016، 2017، حيث بلغ 223.1 ، 287 ، 374 على التوالي، وبالمتوسط بلغت 294.7 وبزيادة عن معدل الفترة قبل العدوان والحرب بلغت 37% بمعنى انخفضت قيمة العملة بالمتوسط خلال الفترة 2015-2017م بمعدل سنوي قدره 37%. والسبب يعود في ذلك إلى الانخفاض في الاحتياطي من العملات الصعبة والتي بلغت كمتوسط خلال الفترة 2015 - 2017 بـ 767.7 مليون دولار بالمقابل كانت قبل الحرب كمتوسط 5390.7 مليون دولار.

ويلاحظ تم السحب من الاحتياطي في السنة الأولى من الحرب والعدوان بمقدار 3284.4 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاحتياطي، وبالمقابل زيادة الضغوط في الطلب على الدولار لتمويل الاستيرادات في السوق الموازي، قاد إلى ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل العملة الوطنية، فضلاً عن تمويل العجز في

الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي حيث طبعت الحكومة مبلغ تريلون و 720 ملياراً^(١) . علماً أنه تم الأنهيار في العملة الوطنية بحيث تجاوز الدولار 850 في النصف الثاني من عام 2018، إلا أن الوديعة السعودية بمبلغ 2 مليار دولار في عام 2018م أدى إلى وقف التدهور الحاد في سعر الصرف، بحيث ظل يتراوح حول 500 ريال للدولار مما حقق استقراراً نسبياً لسعر الصرف^(٢) .

ويرتبط الانهيار الحاد في سعر الصرف بطبيعة الصراع بين الحكومة والانتقالي المدعوم إماراتياً فمع الانقلاب في أغسطس 2019 تفاقمت الأزمة وتفاقم معها سعر الصرف، وتزايد التفاقم مع توقع انتهاء الوديعة السعودية حيث صعد سعر الصرف ليتجاوز إلى 800 ريال للدولار في عام 2020م، ومع تنفيذ اتفاق الرياض وعودة الحكومة استتبشر الناس خيراً في استقرار الأوضاع، لكن ظل ذلك الاستبشار مجرد وهم فمع عودة الحكومة ظلت مكبلة في عدم قدرتها على الإشراف والرقابة وتسيير أعمال المؤسسات العامة، بسبب عدم تنفيذ الشق الأمني والعسكري من اتفاق الرياض وعاود سعر الصرف بعد أن وصل إلى أدنى من 500 ريال مع تزامن عودة الحكومة إلى عدن ليرتفع متجاوزاً 900 ريال للدولار في شهر فبراير 2021.

ومن وجهة نظر الباحثات إلى أن السبب في المقام الأول يرتبط بالاستقرار السياسي، وتمكين الحكومة من أداء عملها، أو القيام بإتباع سياسات وإجراءات مالية من قبل أي طرف في الحد من هذا الانهيار.

(١) مصطفى نصر، مركز الدراسات والإعلام اليمني، تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018، تعز، ص9.

(٢) البنك الدولي، اليمن ، تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، شتاء 2019، ص3.

المبحث الخامس:

تحليل تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولاً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول رقم (3) الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية المتاحة، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يلاحظ أن بلغ 26818 و 27780 و 24833 مليون دولار للسنوات 2012، 2013، 2014، على التوالي وبمتوسط بلغ (26476.6) مليون دولار وخلال الثلاث السنوات التالية والتي كانت سنوات دخول الحرب حسب حد علم الباحثات، أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع إلى 14747، 17579، 13277 خلال السنوات 2015، 2017، 2016، على التوالي وبمتوسط بلغ (15201) مليون دولار بالأسعار الثابتة، وبانخفاض بلغ نسبته 43% عن الفترة السابقة، ويعود السبب الرئيسي لانخفاض الناتج المحلي إلى:

- توقف إنتاج وتصدير النفط (ما عدا حقلي صافر والمسيلة) إذ كان إسهام النفط في عام 2014 تساوي 22.8% في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت تلك المساهمة إلى 3% عام 2017⁽¹⁾.
- تراجع نشاط الشركات، إذ تظهر النتائج الأولية لمسح حديث أجراه البنك الدولي في أكتوبر تشرين الأول 2018 أن ما يقرب من 35% من الشركات اليمنية أغلقت أبوابها، فيما عاني أكثر من 51% من الشركات الناجية من تضائل حجمها وتراجع أعمالها. وأشار نحو 73% من الشركات التي أوقفت نشاطها إلى العقوبات الأمنية والمالية باعتبارها السبب الرئيس مع كون القيود المالية وزيادة كلفة المدخلات والفاقد في الطلب وفقدان قاعدة المستهلكين الأسباب الرئيسة في انكماش الكثير من الشركات⁽²⁾.

(1) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017.

(2) البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية السنة المالية 2017-

2018، 20 يونيو 2016.

ومن حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن معدل النمو كان موجباً فلي عام 2013، وتراجع معدل النمو ليشكل انكماشاً قدره 11% في عام 2014، وبمتوسط بلغ قدره 4% بينما بلغ معدل انخفاض النمو في الفترة التالية - 29%، - 16%، - 10% وبمعدل تراكمي سالب بلغ - 55%، الأمر الذي يشير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفقاً لسنة الأساس 2010، بمقدار أكثر من النصف بعد الثلاث السنوات الأولى فقط لفترة الحرب، وبمتوسط انكماش سنوي بلغ بعد ذلك - 18% الأمر الذي يشير إلى تراجع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي وتراجع معدل التشغيل وتفاقم الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

جدول 2 يوضح المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2012 - 2017

في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

السنة	2012	2013	2014	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	68753.3	7468.6	7139.5	7161.1	9275	5312.4	5183.9	5408.4
GDP مليون	26817	277780	24833	26476.6	17579	14747	13277	15201
معدل النمو	-	40.0	11.0-	40.0-	92.0-	61.0-	01.0-	18-
إجمالي الإيرادات العامة	2490.8	2178	3922	2320.6	1062.7	6.898	864.4	941.9
النفقات العامة	2813.8	2826.9	2628.9	2756.5	1971.9	1753.4	1320.9	1682.1
النفقات الجارية	2462.2	2504.2	2393.3	5764.2	1839	1645.2	1273.9	1586
نسبة النفقات الجارية	88%	98%	19%	3.98%	39%	49%	4.69%	94.5%
العجز في الموازنة العامة	4.323-	9.846-	9.533-	1.634-	2.909-	8.458-	456.5-	740.2
النسبة من الناتج المحلي	5%	9%	5%	3.6%	61%	61%	9%	13.7

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على تقرير البنك المركزي 2013 و 2015 والاسكوى - دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية النشرة 35 و 37، بالأسعار الثابتة.

ثانياً: وضع الموازنة العامة

من المعلوم أن الحكومة اعتمدت في الأعوام (2015-2017) في إنفاقها على الإطار العام لموازنة (2014) ولم يتم تقديم أي موازنة خلال الأربع السنوات الأولى، وذلك بسبب الحرب الدائرة، حيث سيتم تحليل الموازنة العامة خلال الفترة (2015-2017) وفقاً لبيانات كتاب الإحصاء السنوي (2017) الموحدة لحكومتى الأطراف المتصارعة. ففي جانب الإيرادات للموازنة العامة ووفقاً للجدول رقم (3)، يلاحظ أن الإيرادات العامة انخفضت من (2293) مليار ريال يمني في 2014 إلى (1062.7) في 2015 واستمر هذا الانخفاض للأعوام 2016، 2017 إلى 898.6 ، 864.4 على التوالي، وبلغ متوسط الإيرادات للأعوام 2015—2017 مبلغ 941.9 مليار ريال يمني بينما كانت قبل الأزمة والحرب كمتوسط للأعوام 2012 - 2014 مبلغ (2320.6) مليار ريال يمني، وبنسبة انخفاض كمتوسط بلغ 60% وهذا يعزي بشكل أساسي إلى انخفاض صادرات النفط والغاز.

أما فيما يتعلق بجانب النفقات العامة فيلاحظ أنها الأخرى انخفضت من 2628.9 مليار ريال يمني في عام 2014 إلى 1971.9 عام 2015 واستمر هذا الانخفاض للأعوام 2016، 2017 إلى 1753.4 ، 1320.9 على التوالي، وبلغ متوسط الإنفاق العام للأعوام 2015 - 2017 إلى 1753.4 ، 1320.9 على التوالي. وبلغ متوسط الإنفاق العام للأعوام 2015 - 2017 مبلغ 1682.1 مليار ريال يمني بينما كان قبل الأزمة والحرب كمتوسط للأعوام 2012 - 2014 مبلغ 2756.5 مليار ريال يمني. وبنسبة انخفاض كمتوسط بلغ 61% للسنوات الأولى منذ اندلاع الحرب، ويعود هذا الانخفاض إلى:

- توقف صرف مرتبات الموظفين منذ نهاية 2016 واستمرت خلال العام 2017.
- توقف الإنفاق التشغيلي للخدمات وغيره من الأنشطة الاقتصادية.

ومن حيث تحليل نوع الإنفاق أكان انفاقاً جارياً أم رأسمالياً، فيلاحظ من خلال الجدول (3) أن متوسط النفقات الجارية خلال الفترة 2012 - 2014 بلغت 5764.2 مليار ريال وكنسبة من إجمالي الإنفاق العام شكلت 89.3% أما خلال الفترة 2015 - 2017 بلغت كمتوسط 1586 مليار، وكنسبة من إجمالي الإنفاق العام شكلت 94.5% مما يشير إلى تفاقم الاختلال الحاد في الموازنة العامة، وطغيان الإنفاق الجاري للموازنة العامة بسبب توقف برامج التنمية والتي هي بالأساس كانت هشة، كما أشرنا سابقاً أن الاختلال كان قائماً وجاءت الحرب لتفاقم من تلك الاختلالات.

وفيما يتصل بعجز الموازنة يلاحظ أن متوسط العجز في الموازنة العامة خلال الفترة 2012-2014 (436.1) مليار ريال يماني وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكل 6.3% أما خلال الفترة 2015 - 2017 بلغ كمتوسط 740.2 مليار ريال يماني، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكل 13.7%، وبزيادة بالمتوسط قدره 70% للسنوات التالية.

الأمر الذي يشير إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة، والذي تم تمويله من الاقتراض من القطاع المصرفي من خلال استدأام أداة الدين أدون الخزانة أو من خلال السحب على المكشوف من البنك المركزي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التضخم وارتفاع المديونية الداخلية وانعكاس ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي والمستوى المعيشي للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من سبتمبر 2016 كانت الإيرادات تورد إلى بنك صنعاء ويتم الانفاق وفقاً لموازنة 2014، إلا أنه وبعد نقل البنك المركزي إلى عدن في شهر سبتمبر 2016 تم فصل الإيرادات والنفقات بين الحكومتين (المتصارعتين). ولغرض تتبع مدى إتباع الحكومة الإجراءات اللازمة لتكييف إيراداتها ونفقاتها وفقاً لاقتصاد الأزمة والحرب، يتطلب تتبع مدى إصدار الحكومة موازنات جديدة والتي يظهر من خلالها برنامجها في التعامل مع الاقتصاد.

وفي ذلك أشارت التقارير إلى أن حكومة الشرعية أصدرت القرار رقم (165) لعام 2018م بالعودة إلى إعداد الموازنة السنوية العامة لعام 2019م^(١) ، وقامت بالإعلان عن الموازنة الجديدة لعام 2019م على المستوى الوطني، قدرت الإيرادات العامة بترليون و 159 ملياراً و 153 مليون ريال وتقدر إجمالي النفقات بثلاثة ترليوناً و 111 ملياراً و 153 مليون ريال، وبلغ العجز في الموازنة العامة 30%، وبنت الحكومة آمالها في تقدير الموازنة العامة على تحسين الإيرادات من تصدير النفط والغاز بنسبة 32%، منها تصدير النفط المسال والمتوقع يرفد الموازنة بـ 7% من الإيرادات (158.4) مليار ريال، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب تعنت دول الحرب والعدوان في السيطرة والتحكم بالموانئ اليمنية، فضلاً عن توقف إنتاج لمعظم الشركات بسبب الحرب الدائرة في البلاد، وفيما يتصل بالعجز هدفت الحكومة إلى تمويله من مصادر غير تضخمية باستخدام أدوات الدين المحلي وحشد التحويلات الخارجية^(٢) ، إلا أنه جرى تمويل ذلك العجز من خلال الإصدار النقدي بشكل رئيسي.

وفي رأي الباحثات أن هذا سبب في تدهور القيمة الشرائية للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

كما أنه من المعلوم أن حصة الحكومة من الغاز المسال لعام 2014م بلغ (753.5) مليون دولار، وحصة الحكومة من النفط المصدر (34.3) مليون برميل^(٣) ، فإذا فقط أفرج عن تصدير الغاز المسال وتصدير إنتاج النفط، فسيكون بوسع الدولة تغطية نفقاتها من المرتبات ومعاشات التقاعد وتشغيل مؤسساتها الخدمية، ولم يتوقف أثره هنا ولكن يمتد إلى تحسين الموازين الكلية، عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة، والحد من الانهيار الحاد للعملة وتفاقم التضخم.

(١) البنك الدولي، اليمن - تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، شتاء 2019، ص16.

(٢) مركز أبعاد للدراسات والبحوث، بين اقتصاد الحرب ومطاردة الموت، 25 مارس، 2019

<https://abaadstudies.org/news-59798.html>

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد

(34)، يونيو 2018، ص3.

وتعاني الحكومة من فساد في مؤسساتها، على سبيل المثال لا الحصر، قدر فساد الكهرباء في عدن (وفقاً لتقرير لجنة الرقابة التي شكلت بالاتفاق مع العربية السعودية) ب (100) مليون دولار للربع الأول من عام 2019م كما كان قرار الحكومة في تحرير المشتقات النفطية هو الآخر خلق أسواقاً سوداء، وأدى إلى تحرير الإيرادات من الموازنة العامة إلى احتكار استيراد وتوزيع المشتقات النفطية لشركات خاصة، حيث إن سلعة النفط تتمتع بخصائص تفقد عملية المنافسة.

اللافت للنظر أن الدول تتبع سياسات وإجراءات استثنائية بما يخدم اقتصادها أثناء الحروب والأزمات، لكن في الحالة اليمنية لم تتخذ أي إجراءات، بل حدث العكس تماماً، حيث تم قطع إيرادات النفط والغاز وتعطيل أنشطة إيرادية كانت تدعم الخزينة قبل الأزمة والحرب، وهذه العوامل وأكثر منها أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن.

وعلى كل حال يتطلب معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال إعادة تصدير النفط والغاز وتشغيل مصافي عدن وتفعيل أداء وزارة النفط في عملية توريد وتوزيع النفط، وتفعيل المؤسسات الإيرادية والحد من الفساد، كما يتطلب البحث عن موارد جديدة حتى وإن كانت مؤلمة، لأن الوضع الاقتصادي ينذر بناقوس الخطر، مثل فرض ضريبة الرفاهية على السيارات والسلع الكمالية، وإعادة رفع مستوى التعريفات الجمركية إلى ما كانت عليها سابقاً بالقانون رقم 70 لسنة 90 والمعدل بالقرار بالقانون رقم (23) لسنة 1999م، ورفع مستوى الضريبة على المشتقات النفطية، وتحصيل الفاقد في الضريبة عن التهريب الضريبي.

وللأمانة العلمية ترى الباحثات أن مثل هذه السياسات يتم إتباعها من قبل حكومة صنعاء بشيء يسير، ولكن في المناطق الأخرى التي تخضع لسيطرة دول العدوان لا يتم إتباع أي سياسة أو إجراء من هذه الإجراءات، ونحن هنا نتحدث عن الاقتصاد اليمني بشكل عام خارجاً على الصراعات والحروب.

ثالثاً: الميزان التجاري:

الميزان التجاري يعبر عن حركة السلع للواردات والصادرات مع العالم الخارجي، ومستوى حجم الصادرات والواردات للميزان التجاري لأي دولة يكشف عن مدى قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الذات في إنتاج السلع بدلاً من الاعتماد على الخارج، وفي نفس الوقت يكشف عن مدى قدرة الاقتصاد على النفاذ والمنافسة الخارجية من خلال التنوع في الصادرات السلعية.

ويلاحظ من الجدول رقم (4) أن الواردات خلال السنوات 2012، 2013، 2014 بلغت 2421، 2888، 3174 على التوالي وبمتوسط 2827.6 مليار ريال خلال الفترة وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت 39.5%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الاستيرادات وعدم قدرة الاقتصاد في الاعتماد على موارده.

أما خلال الفترة 2015، 2016، 2017، بلغت 1527، 1825، 986، على التوالي وبمتوسط بلغ (1446)، وكنسبة من الناتج المحلي شكلت 26.7% الأمر الذي يظهر تراجع الاستيرادات خلال فترة الأزمة بالمقارنة مع الفترة السابقة التي كانت متزايدة وشكلت 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعزي ذلك الانخفاض إلى انخفاض الطلب الناجم عن انخفاض الدخل وتوقف برامج التشغيل لكثير من القطاعات المعتمدة على الواردات بسبب الحرب والعدوان.

وفيما يتعلق بالصادرات يلاحظ أنها بلغت خلال الفترة 2012-2014 كمتوسط 1499.6 مليار ريال وكنسبة من الناتج المحلي شكلت 21% ويلاحظ الانخفاض الحاد للصادرات للفترة التالية للأعوام 2016-2017م على النحور 222، 27، 98 على التوالي وبمتوسط بلغ 115.6 وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت 2.2% الأمر الذي يظهر الانخفاض الحاد في الصادرات الناجم عن توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز، ويعبر ذلك عن الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعتمد بشكل أساسي في التركيز على صادرات سلعتي النفط والغاز، وعدم وجود التنوع في الإنتاج والتصدير وهو ما عبرنا عنه سلفاً من أن الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على سلعتي النفط والغاز.

وبخصوص العجز في الميزان التجاري، يلاحظ أنه كان مزايدياً خلال الأعوام 2012، 2013، 2014 بلغ 906، 1323، 1755، على التوالي وبتوسط بلغ 1328 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكل 18.7% بينما في الفترة التالية يلاحظ أنه شهد تزايداً خصوصاً للسنوات 2015، 2016، إذ بلغ العجز 1305، 1727 مليار ريال على التوالي في حين بلغ في عام 2017، مبلغ 959 ملياراً وهذا التراجع نتيجة للانخفاض الحاد في الواردات، وكمتوسط للفترة 2015-2017 بلغ 1330 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 24.8%.

وهذا العجز الحاصل في الميزان التجاري الناجم بشكل أساسي وعن انخفاض الصادرات بسبب الأزمة والعدوان، حيث ينعكس أثره في ارتفاع العجز في الموازنة العامة وارتفاع العجز في الاحتياطيات الخارجية اللازمة لتمويل الاستيرادات وبالنتيجة ينعكس في ارتفاع أسعار الصرف.

جدول 3 يبين المؤشرات الاقتصادية بالمليار ريال في الجمهورية اليمنية.

السنوات	2012	2013	2014	المتوسط	2015	2016	2017	المتوسط
الواردات	2421	2888	3174	2827.6	1527	1825	986	1446
كنسبة من GDP	35.2	38.7	44.5	%39.5	26.7	34.3	%19	%26.7
الصادرات	1515	1565	1419	1499.6	222	98	27	115.6
كنسبة من GDP	22	21	%19.9	%21	%4	%2	%0.5	%2.2
العجز	906	1323	1755	1328	1305	1727	959	1330
كنسبة من GDP	%13	18	25	18.7	23	33	18.5	24.8
أسعار الصرف	214.35	214.89	214.89	214.71	223.1	287	374	294.7
الاحتياطيات الخارجية	6157.6	5348.6	4665.8	5390.7	2096.3	103	104	767.7
الدين العام	3637.3	4270.1	4661.9	4189.8	5496.3	7027.6	8032.4	6852.1
النسبة من الناتج	52.9	57.2	65.3	58	95.9	132	155	%128
فائدة الدين العام	412.2	472.7	524.1	468.7	605.5	774.2	884.9	754.9
نسبة من النفقات العامة	14.7	16.9	20.4	17.3	30.7	44.2	67.0	%47.3

المصدر: د. عبده مدهش صالح الشجري، أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني دراسة تحليلية للفترة (2015 - 2017).

رابعاً: الدين العام:

يأتي أهمية تحليل الدين العام الداخلي والخارجي في التعرف على حجم المديونية ومدى عبئها على الاقتصاد وقدرته على تسديد إقسط المديونية، كما أن تحليل عبء مدفوعات المديونية يأتي للتعرف على المدى الذي تشكله تلك النفقات من إجمالي الإنفاق العام عبء على الموازنة العامة، ومدى التهام تلك النفقات للإيرادات العامة، فضلاً عن ما يعكسه الدين العام من وضع الثقة والاستقرار في الاقتصاد.

ولتحليل وضع الدين العام وعبء الفائدة في الاقتصاد اليمني للتعرف على مدى انعكاس الآثار في انهيار سعر العملة على المديونية، يلاحظ من الجدول رقم (4) أن المديونية في حالة الاقتصاد للفترة 2012-2014 مبلغ 4189.8 مليار ريال، وكنسبة من الناتج المحلي شكلت 58% وهذه النسبة تعد مرتفعة بحيث تقترب من مؤشر الوضع غير الآمن لأي اقتصاد والبالغة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال التالية والتي فترة انهيار العملة بسبب الحرب الدائرة يلاحظ ارتفاع الدين العام بشكل مطرد خلال الأعوام 2015، 2016، 2017م إلى 5496.3، 7027.6، 8032.4 مليار ريال على التوالي، وكمتوسط خلال الفترة 2015، 2016، 2017 كانت 95.9%، 132%، 155% على التوالي وكمتوسط للفترة شكلت 128%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة المديونية بشكل حاد وهذا الارتفاع جاء لتمويل العجز في الموازنة العامة، وطبيعة هذا التمويل داخلي، الاقتراض من البنك المركزي وشراء أدون الخزنة، وذلك الارتفاع تجاوز الحد الآمن 60% في عدم قدرة الاقتصاد في الوفاء بالمديونية.

ومن حيث تحليل نفقات فوائد الدين العام يلاحظ أنها بلغت كمتوسط للفترة 2012-2014م مبلغ 468.7 مليار ريال وكنسبة من الإنفاق العام، وخلال فترة الحرب والعدوان وانهيار أسعار الصرف يلاحظ ارتفاع عبء المديونية حيث ارتفعت مدفوعاتها بشكل متزايد للسنوات الثلاث 2015، 2016، 2017م إلى 605.5 ، 774.2، 884.9 على التوالي وكتوسط بلغت 754.9 ، وكنسبة من النفقات العامة لذات السنوات شكلت 30.7، 44.2 ، 67.0 % وكتوسط للفترة 2015-2017 بلغت 47.3% مما يشير إلى ارتفاع حجم مدفوعات المديونية وخصوصاً أنها تشكل ثقباً يلتهم الإيرادات العامة، بحيث اقتصرت وظيفة الموازنة العامة على تحصيل الإيرادات لدفع نفقات المديونية العامة، إذ بلغت لعام 2017م كنسبة من الإيرادات العامة ^(١) ، 102.4% بحيث أصبحت الإيرادات العامة لا تغطي نفقات مدفوعات فوائد الدين العام وبعجز قدره 2.4%.

الأمر الذي يشير إلى استفحال المديونية وتعكس سلبياً في التهام الإيرادات العامة وعدم القدرة في الوفاء بالمديونية وبالنتيجة فقدان الثقة بالوضع الاقتصادي.

(١) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017.

المبحث السادس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تتمثل نتائج البحث الحالي في الآتي:-

- (١) تعتبر سياسة سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي التأثير على النمو والتضخم والعمالة، وتستخدم الدول هذه السياسة لتوجيه مختلف قطاعاتها الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي.
- (٢) يمثل هدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي الشغل الشاغل لدى السلطات في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بنظام سعر الصرف علاقة جد معقدة، حيث أن عملية اختيار النظام المناسب تملئها الظروف الخاصة بكل بلد وبنيتة الاقتصادية والتنظيمية ومرونة الجهاز الإنتاجي فيها، وفي حالة اليمن يمثل الاستقرار السياسي أهم المطالب الأساسية لاستقرار الاقتصاد.
- (٣) عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات بنيوية في هيكل الإنتاج تمثل في عدم تنوع الإنتاج وعدم قدرته على المنافسة، وأعكس ذلك في هيمنة صادراته لسلعة واحدة والتي شكلت (76 - 87%) من إجمالي الصادرات، ويعتمد في تلبية حاجاته السلعية على الاستيرادات والتي شكلت 34% من GDP واختلال في تحصيل الإيرادات بحيث شكل تحصيل الضرائب أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي واختلال في الإنفاق الذي وجه إلى الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق على برامج التنمية.
- (٤) انخفضت قيمة العملة بالمتوسط خلال الفترة 2015 - 2017، بمعدل سنوي 37% والسبب يعود في ذلك لانخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة والتي بلغت كمتوسط خلال الفترة 2015 - 2017م ب 767.7 مليون دولار بالمقابل

كانت قبل الأزمة السياسية واندلاع الحرب كمتوسط 5390.7 مليون دولار، بالإضافة إلى تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي، وهذه النتيجة تتسق مع الفرضية الرئيسية للبحث الخاصة بتأثير سعر الصرف على استقرار الاقتصاد اليمني وتحققها.

٥) انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل تراكمي خلال سنوات الحرب الأولى بلغ 55%، وهذه النتيجة تحقق فرضية البحث الخاصة بتأثير أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

٦) لقد أدى نظام أسعار الصرف الذي كان مطبقاً في الفترة 2014 - 2020 إلى ظهور بوادر الاختلالات الداخلية والخارجية والتي كانت مخفية وراء ستار إيرادات النفط والغاز الموردان الأساسيان إن لم نقل الوحيد للعملة الصعبة، الشيء الذي أدى إلى الارتباط بصفة خطيرة بأسعار المحروقات.

٧) تساهم سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة والرقابة على الصرف، وفي اليمن كان العكس تماماً مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:-

- ١) العمل على تحقيق برنامج تكشف للإنفاق العام وترشيده ورفع كفاءته.
- ٢) الحد من تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض المصرفي، والبحث عن بدائل تمويل حقيقية، كما هو الحال رفع الضرائب على الجمارك.
- ٣) السرعة في إعادة نقل البنك المركزي إلى صنعاء وتوحيد السياسات المالية للجمهورية اليمنية والعمل على الاستقرار السياسي، وحل الأزمة السياسية بين جميع الأطراف المتحاربة.
- ٤) تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها (إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للريال اليمني، تنمية القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ)، وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات.
- ٥) رفع سعر المشتقات النفطية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية وبشكل متوازن وبما يحد من التهريب وخلق الأسواق السوداء، ورغد الموازنة المحلية والعامة بالإيرادات.
- ٦) يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض واستثمار احتياطات الصرف لأنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ٧) تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال وامتصاص الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الادخار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ٨) كما تقترح الباحثات عمل دراسات تصب في نفس موضوع البحث :
 - أثر تغيرات سعر الصرف على ميزانية الدولة وعلى النظام المصرفي في اليمن.
 - دراسة أثير تغير سعر الصرف على المؤسسات الاقتصادية.
 - دراسة التكاليف الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف وأثرها على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

- (١) أحمد عبد المنعم حيين : أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996م.
- (٢) أمال بن ناصر، عبد الله المنصوري: أثر انعكاس تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم: دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات، العدد (44)، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2016، ص 247-269.
- (٣) بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر، 2003.
- (٤) البنك الدولي، اليمن - تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، شتاء 2019.
- (٥) البنك الدولي، اليمن ، تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، شتاء 2019.
- (٦) البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية السنة المالية 2017-2018، 20 يونيو 2016.
- (٧) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2004، 2017م.
- (٨) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2017.
- (٩) الجمهورية اليمنية، تقرير البنك المركزي اليمني (2008، 2010)، صنعاء.
- (١٠) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مارس، 2016)، المستندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (12).
- (١١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (34)، يونيو 2018، ص 3.
- (١٢) د. محمد أحمد الأفندي، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2018، على الرابط: https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=1059
- (١٣) د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر الطبعة الخامسة، 2005.
- (١٤) د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2004/2003 .
- (١٥) د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966.

- ١٦) د/شمعون شمعون - البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.
- ١٧) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر : 1990-2004، أطروحة دكتوراه غ. م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص84-85.
- ١٨) محمد السري وعلي عبد الوهاب
- ١٩) ذياب موسى البداينة : المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط1، 1999م.
- ٢٠) رشيدة عبد الله بن سلوى و حسين موسليم: أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 - 2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، 2020، ص160-178.
- ٢١) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، ط1، 2004م.
- ٢٢) سعيح عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو - حالة الجزائر - (1974 - 1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.
- ٢٣) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- ٢٤) العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003/2004.
- ٢٥) عبد الله محمد الشريف : مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 1996م.
- ٢٦) عبده مدهش صالح الشجري: أثر الحرب على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد اليمني: المجلة العلمية لجامعة إقليم سبأ، المجلد (2) - العدد (2) ديسمبر 2021م
- ٢٧) عبود عبد الله العكسري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار التميز، ط2، دمشق، 2004م.

- ٢٨) عمران بن عيسى و عدالة العجال : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على توازن الاقتصاد الوطني الجزائري للفترة 1970 - 2016 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد (8)، الجزائر، 2018، ص163 - 189.
- ٢٩) غادة علي العمروسي: سعر الصرف بين التثبيت والتحرير: دراسة فقهية مقارنة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد (9)، مصر، 2017، ص159-335.
- ٣٠) فرحي محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- ٣١) فؤاد محمود علي : العلاقة التوازنية بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد السوري، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، جامعة البعث، مجلد (39)، العدد (6)، سوريا، 2017، ص11-44.
- ٣٢) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - ديان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ٣٣) هتتهات سعيد
- ٣٤) محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979.
- ٣٥) محمد عمر يونس حسين: أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة 2005-2016، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، المجلد (12)، العدد (47)، السودان، 2018، ص153 - 172.
- ٣٦) مركز أبعاد للدراسات والبحوث، بين اقتصاد الحرب ومطاردة الموت، 25 مارس، 2019 <https://abaadstudies.org/news-59798.html>
- ٣٧) مصطفى محمد عبد الله: أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم: دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصرفي، العدد (80)، بنك السودان المركزي، السودان، 2016.
- ٣٨) مصطفى نصر، مركز الدراسات والإعلام اليمني، تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2018، تعز..

٣٩) نادية حمدي باشا وآخرون: فعالية الرقابة على الصرف في الحد من هروب رؤوس الأموال: دراسة تحليلية لحالة الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد (8)، العدد (1)، الجزائر، 2020، ص215-230.

٤٠) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير، الأردن، 2006.
٤١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (سبتمبر 2020) المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (52).

٤٢) وليد فرجاني و علي مكيد: مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري في ظل نظام الصرف المصرف به: دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد (6)، العدد (1)، الجزائر، 2020، ص11-36.

٤٣) وليد فرجاني و علي مكيد: مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري: دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة 1990-2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد (11) ، العدد (4)، الجزائر، 2021، ص365-382.

٤٤) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مايو 2021، على الرابط: [/https://www.saba.ye](https://www.saba.ye)

٤٥) تقرير رشيد الحداد 27\ مارس 2021 جريد 26 سبتمبر ص54

٤٦) عادل المهدي مرجع سبق ذكره ص 29-42

47) Ginny Hill, peter Salizbury, Leonie Northedge and jane kinnin,ont, (2013) Yemen corruption capital flight and global drivers of confict, A chatham House Thomas.

Summary

In the theoretical part, the research dealt with the appropriate descriptive approach to provide the basic definitions and concepts related to the subject. As for the applied part, we have adopted the comparative analytical approach to the official data published in regional and international organizations and reports for the study variables by taking the averages for three years (2012-2014) as a first period representing a period of economic stability, And the years (2015-2017) as a period of economic crisis, according to the available data.

To reach the results of the research, the exchange rate is an important means of influencing the allocation of resources between economic sectors, the profitability of export industries and the cost of imported resources, and thus affecting growth, inflation and employment.

Achieving internal and external balance in each country, as the process of choosing the appropriate system is dictated by the specific circumstances of each country and its economic and organizational structure. And the flexibility of its productive apparatus. In the case of Yemen, political stability is the most basic requirement for the stability of the economy.

One of the most prominent recommendations reached by the research was the need to reduce the financing of the budget deficit through bank borrowing and the search for real financing alternatives. A low inflation rate must be maintained and the exchange reserves should be invested because they play an important role in achieving economic balance.

Republic of Yemen
Emirates international University
Managerial & financial sciences
faculty
Department banking and financial



THE ROLE OF THE EXCHANGE RATE IN ACHIEVING
ECONOMIC STABILITY IN YEMEN

Research to complete the graduation requirements to obtain
a bachelor's degree

Prepare students

Shymaa Mohammed Dhafer

Ghidaa Mohammed AL-ghrbane

Samah saleh Al-saeedi

Hadeel Bsam Al-shuwaiter

Under the supervision of

Dr/Bushra rawia

2022-1442